كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة بعنوان

السياسة الفرنسية في حجز ومصادرة الممتلكات في الجزائر (1830-1914م)

مذكرة مكمّلة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبين:

نور الدين علالي

عبد القادر قادير

تحت إشـــراف الأســتاذ :

د. عثمان زقب

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستـــــــاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. رصوان شافو	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي	رئيس
د. عثمان زقب	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي	مشرفاً ومقررا
أ.نور الدين ممي	استاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي	عضو مناقش

السنة الجامعية : 1438 - 1439هـ/ 2017 - 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله وحده، والشكر له على توفيقه، عملا بقوله تعالى: "وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيْدَنكُمْ".

نتشرف بتقديم أسمى عبارات الشكر والامتنان للدكتور: عثمان زقب الذي كان لنا نعم السند بإشرافه على المذكرة تصحيحا وتصويبا وتوجيها، حتى أخذ البحث صورته وبلغ غايته.

كما لا يفوتنا تقديم الشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث من أساتذة وإداريين وعمال بقسم العلوم الإنسانية والمكتبة الجامعية وكذلك دون أن ننسى عمال مكتبة دار الثقافة.

كما نشكر كل من منح لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

قائمة المختصرات المستعملة:

باللغة العربية:

ج: جزء.

ق: قسم.

د. ط: دون طبعة.

د. س: دون سنة.

مج: مجلد.

ص: صفحة.

ص. ص: صفحات.

م: ميلادي

تر: ترجمة

تع: تعريب

باللغة الفرنسية:

O.P.U :Office des Publications Universitai**re**

P:page

T.S.E.F.A: Tableau De la situation des Etablissements française. en Algérie.

Op.cit:ouvrage.cité

مقدمـــــة

مـقدمة:

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م وهي تعمل على ترسيخ دعائم وجودها، ونهب الثروات الجزائرية والحصول على الممتلكات المختلفة التي تزخر بها الجزائر في مختلف المناطق ، لذلك عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على تبني سياسة تسمح لها بتحويل هذه الممتلكات لصالحها ، محاولة في كل مرة تبرير هذه الممارسات بادعاءات وهمية، منها أن معظم الممتلكات ومنها الأراضي الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي كانت شاغرة، لا مالك لها، وبهذا تنتقل هذه الممتلكات إلى يد السلطات الفرنسية في منظورهم باعتبارها الوريث الشرعي للسلطة الجزائرية.

فمنذ الأيام الأولى للاحتلال لجأت الإدارة الاستعمارية إلى استخدام كل الوسائل التي تسمح لها بفرض هيمنها في البلاد، مقترفة في ذلك مختلف عمليات التقتيل والهدم وانتهاك الحرمات، لتنتقل بعدها إلى عمليات السلب والنهب، حيث عملت على تجريد الجزائريين من أغلى ما يملكونه، من أراضي ومواشي وأوقاف وكل الممتلكات المتنوعة إلا وضعت الإدارة الفرنسية يدها عليها وحولتها لمصلحتها لتتبع ذلك بسلسلة من القوانين والقرارات، التي تهدف إلى تقنين عمليات السلب، لتعمل في الأخير على تسهيل انتقال الممتلكات من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين الوافدين،إن الممارسات والإجراءات ستكون على حساب أراضيهم، وأملاكهم ومختلف ثرواتهم العقارية الفردية والخاصة، كذلك على حساب الممتلكات الجماعية الخاصة بكيانهم المشترك، حيث كانت هذه الأخيرة ملكا لكيانهم السياسي ودولتهم في العهد العثماني، حيث ستكون محل تركيز للاستيلاء عليها من جانب الإدارة الاستعمارية بغية تسخيرها في مصلحتهم لتحقيق أهدافهم المتعددة والمختلفة.

انتهجت فرنسا سياسة تسهل لها الحصول على هذه الممتلكات هي سياسة الحجز والمصادرة وهو موضوع دراستنا المعنون بـ:**السياسة الفرنسية في حجز ومصادرة الممتلكات في الجزائر(1830-1914)**، وتعتبر هذه الفترة من 1830-1914م فترة مهمة لأنها الفترة التي

عرفت فرض سلسلة من القوانين والقرارات والمراسيم الصادرة عن الإدارة الفرنسية جردت الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم.

1- أهمية هذا البحث:

تتمثل في كونه يسلط الضوء على أحد الجوانب التي ظلّت غامضة حول الصراع الجزائري – الفرنسي، وهو الجانب المتعلق بسياسة الحجز ومصادرة الممتلكات التي طبقتها الإدارة الفرنسية في الجزائر، في التعامل مع مختلف القضايا السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد بما يخدم أهداف المحتل الفرنسي في فرض سيطرته على مختلف المجالات في الجزائر.

2- أسباب اختيار البحث:

وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لجملة من الأسباب ، الذاتية منها والموضوعية، فالذاتية تتمثل في رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أما بخصوص الموضوعية ،فتتمثل في قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تتناول مثل هذه المواضيع، حتى إن وجدت فهي دراسات جزئية، تناولت فترة قصيرة أو منطقة جغرافية معينة، على غرار بعض الدراسات التي مرت علينا، إلا أنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والبحث، وعليه يأتي بحثنا هذا مساهمة في تسليط الضوء على بعض هذه الجوانب التي مازالت مجهولة نوعا ما.

3- إشكالية البحث:

وتتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في محاولة معرفة الاستراتيجية المتبعة من طرف فرنسا في تطبيق سياسة حجز ومصادرة الممتلكات في الجزائر خلال الفترة بين (1830-1914)،والنتائج التي خلفتها، وللإحاطة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها، قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- فيما تتمثل سياسة الحجز والمصادرة التي انتهجتها فرنسا في الجزائر؟

- ما هي أهم القوانين والمراسيم والقرارات التي استعملتها فرنسا في تطبيق سياسة الحجز والمصادرة؟ وما الهدف منها؟
- فيما تمثلت أنماط الحجز والمصادرة؟ وأهم النماذج التي طبقت عليها ؟
- ما هي أهم النتائج المترتبة عن هذه السياسة على الطرف الجزائر وفرنسي؟ وكيف كان رد فعل الشعب الجزائري عليها؟

4- مناهج البحث:

وفي ما يتعلق بالمنهج المعتمد في هذه الدراسة، فقد اعتمدنا على مناهج متعددة، وهذا حسب طبيعة المادة العلمية الخاصة بكل مبحث. ومن بين هذه المناهج، المنهج الوصفي ، الذي يعتبر ضروري في كل دراسة تاريخية ،لأنه يسمح لنا بوصف الوقائع والأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان واستعراض الوقائع حسب تسلسلها الزمني في غالب الأحيان وقد استخدمته في الفصل الأول في ما يخص القوانين والقرارات وغيرها.

كما استخدمنا المنهج الإستنباطي، لربط الوقائع وتحليل مضامين مختلف النصوص القانونية التي تم التطرق إليها، حيث اعتمدنا عليه في الفصل الأول والفصل الأخير بغرض إبراز النتائج التي خلفتها هذه السياسة على المجتمع الجزائري، وبما أن الموضوع يعتمد في بعض جوانبه على أرقام إحصائية، فقد وجدنا أن المنهج الإحصائي هو الأنسب، حيث قمنا بوضع بعض الجداول الإحصائية و الأرقام وغيرها وقد اعتمدت عليه في الفصل الثاني.

5- خطة البحث:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على خطة مقسمة من مقدمة ومدخل بعنوان: الدلالات المفاهيمية للحجز والمصادرة وثلاثة فصول وخاتمة، ففي الفصل الأول المعنون بـ: " الإطار التشريعي المنظم لسياسة الحجز والمصادرة في الجزائر"، الذي تكلمنا فيه عن التشريعات المرتبطة بالحجز والمصادرة والأهداف منها وأنماط الحجز والمصادرة، أما الفصل الثاني: " التوزيع الجغرافي للحجز والمصادرة "، قمنا فيه باستعراض بعض من نماذج تطبيق هذه

السياسة في الجزائر في مختلف المناطق، وفي الفصل الثالث: خصصناه " لنتائج الحجز والمصادرة على الطرفين وردود فعل الجزائريين".

6- المصادر والمراجع:

وقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدناها في انجاز هذا البحث، وتفاوتت أهميتها حسب علاقتها بالموضوع، فمنها المجلات والملتقيات وبعض المراجع باللغة الفرنسية، كذلك الرسائل الجامعية ونذكر أهمها:

- " تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962م" للباحث جيلالي صاري حيث اعتمدنا بشكل جلي خاصة في النتائج التي تكلمنا عليها في الفصل الثالث.
- " الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1662م ج1وج2 " لعدة بن داهة، أفادنا في الفصل الثاني في الجانب التطبيقي وكذلك أهداف فرنسا من سياسة الحز والمصادرة.
- " الجزائريين المسلمون وفرنسا 1871-1919م ج2 " لشارل روبير أجرون ساعدنا هذا الكتاب في أهم القوانين المطبقة الجزائريين، إضافة الى كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة ج2.
- " الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930م" لصالح عباد واعتمدنا عليه في أهداف سياسة الحجز والمصادرة.
- وكذلك مداخلات أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م الذي ساعدنا كثيرا وخاصة في ما يخص القوانين التعسفية المفروضة على الجزائر.

7- الصعوبات:

لا يخلو أي عمل أكاديمي من العوائق والصعوبات، فكل عمل تواجهه العديد من الصعوبات المختلفة، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز مذكرتنا هي:

- طول المدة الزمنية لموضوع الدراسة الممتدة من 1830-1914م والتي عرفت الكثير من التغيرات في التشريعات و في أسلوب الحجز والمصادرة المنتهجة من طرف الفرنسيين في الجزائر.
- تشعب مواضيع البحث زمنيا ومكانيا مما استلزم الاكتفاء بتوظيف عينات وأمثلة في مختلف القضايا المدروسة في البحث.
- التباين في المعلومات واختلافها من مرجع إلى أخر.
- صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية التي هي جد مهمة لموضوعنا.

صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية لما تتطلبه من مهارة ووقت طويل.

مدخـــل

الدلالات المفاهيمية للحجز والمصادرة

سعت الإدارة الفرنسية الاستعمارية الفرنسية جاهدةً لمحاولة تفكيك المجتمع الجزائري المترابط في شكل عروش وقبائل ونهب ثرواته بطريقة منظمة من خلال عمليتي الحجز و المصادرة، لذا وجب علينا معرفة الدلالات الاصطلاحية للحجز والمصادرة.

أولا: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للحجز والمصادرة

1- تعريف الحجز:

أ – **لغة** : الحجز هو الفصل بين الشيئين ، حَجَزَ بينهما يَحْجزُ حجزا وحجَازَة فاحتجز[1]. قال الله تعالى :((وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْن حَاجزًا))[2].

بينما جاء تعريف الحجز في المعجم الوسيط أن حجزه يحجز بالضم ويحجز بالكسر، حجزا و حجيزي، مثال خصيص وحجازة، بالكسرة منعه. أي تراموا ثم تحاجزوا ، حجزه يحجزه حجزا[3] .

الحجز : هم الذين يحجزونه عن حقه ، وقال الأزهري : هم الذين يمنعون بعض الناس من بعض ويفصلون بينهم بالحق ، والحجاز البلد المعروف سميت بذلك من الحجز الفصل بين الشيئين لأنه فصل بين الغور والشام والبادية[4] .

ب – اصطلاحا :الحجز هو وضع المال تحت يد القضاء لمنع صاحبه من أن يقوم بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج هذا المال أو ثماره من ضمان الدائن الحاجز[5].

- والحجز هو وضع يد الدولة على الملكيات المنقولة وغير المنقولة لشخص أو جماعة[6].

---

[1] ابن منظور ، **لسان العرب** ، دار صادر ، مج 04 ، ط03 ، بيروت لبنان ، 2004 ،ص 43.

[2] القران الكريم ، **سورة النمل** ، الآية 61.

[3] إبراهيم مصطفى وآخرون ، **المعجم الوسيط** ،ج01، مجمع اللغة العربية دار الدعوة ،د س ، ص 158.

[4] ابن منظور، **لسان العرب مج 04**، المصدر السابق ،ص 43.

[5] عبد الله مدغث غلاب العازمي ،**الحجز التنفيذي على العقار دراسة في التشريع الكويتي** ، رسالة الماجستير في القانون الخاص ،إشراف: منصور عبد السلام الضرارية، جامعة الشرق الأوسط ،كلية الحقوق، قسم القانون الخاص،2012-2013،ص14.

[6] عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 – 1914 دراسة في أساليب السياسة الإدارية**، رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر إشراف: صالح لميش ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014-2015، ص63.

للحجز هدفان هما:

- **الهدف الأول:** تحديد الأموال التي تُستنزع ملكيتها من بين أموال المدين كقاعدة عامة تعد محلا لضمان الدائن ويمكن لهذا التنفيذ عليها ،ومهمة الحجز هي تحديد هده الأموال.
- **الهدف الثاني:** هو التحفظ على هذه الأموال بتقييد السلطات المدين عليها حتى يستطيع الدائن أن يستوفي حقه منها[1].

والحجز أنواع: حجز تنفيذي وحجز تحفظي.

الحجز التنفيذي: هو نظام قانوني يمثل مرحلة من مراحل التنفيذ بنزع الملكية حين يصبح لدى الدائن سند تنفيذي مثبتا لحق معين المقدار وحال الأداء عند الحجز، وان يقوم طالب الحجز بإعلان أي تبليغ السند التنفيذي وتكليف المدين بالوفاء قبل إجرائه.

الحجز التحفظي: هو نظام قانوني منحه المشرع للدائن وإن لم يكن لديه حق في التنفيذ الجبري دون أن يسبقه إعلان السند التنفيذي أو تكليف المدان بالوفاء[2].

يرى جيرولت أرتور (Girault Arthur) بأن أول تطبيق للإجراءات الحجز أو ما يعرف "بالحراسة " ترجع لبداية الاحتلال في 1830 عندما وضع الحجز على ملكيات البيع والداي والموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر.

وفي عام 1840 صدرت أوامر الحجز على سكان شرشال، القليعة والبليدة، الذين تركوا أراضيهم والتحقوا بالثوار الذين تعتبرهم الإدارة الفرنسية أعداءً لها، وكانت بدايات التفكير بتنظيم هذه التعليمة (منشور) 31 أكتوبر 1845 [3].

---

[1] عبد الله مدغث غلاب العازمي ،**الحجز التنفيذي على العقار دراسة في التشريع الكويتي** ، رسالة الماجستير في القانون الخاص ،إشراف: منصور عبد السلام الضرارية، جامعة الشرق الأوسط ،كلية الحقوق، قسم القانون الخاص،2012– 2013 ص14.

[2] نفسه، ص 63.

[3] عثمان زقب، المرجع السابق، ص 63.

2- تعريف المصادرة:

أ-**لغة:** يقال صُودر: فلان عامل على مال يؤديه أي فورق على مال ضَمنَهُ[1].

وهناك تعريف آخر للمصادرة يذكره خليل محمد قنن في مذكرته: مصادرة الأموال في الفقه الإسلامي؛ أن المصادرة كلمة مشتقة من الفعل (صدر) وهي نقيض كلمة (ورد) أي بمعنى صدر أي خرج و (الصادر) هو عكس (الوارد) والفعل صدر فعل ثلاثي على وزل فعل ويعني خرج بمحض إرادته، أما الفعل (صادر) فهو على وزن (فاعل) وهو يحمل معنى المفاعلة والمنازعة والإلحاح ويعني أن المصادرة هي إخراج الشيء بالطلب والإلحاح والإصرار[2].

أ- **اصطلاحا:**

يذهب الكتاب الفرنسيون إلى أن كلمة المصادرة لم ترد في سنة 1830م وإنما وردت كلمة الضم، أما عبارة المصادرة الصريحة فقد وردت في نظرهم في القرار الصادر سنة 1848م، ولا يوجد فرق بين العبارتين مادام الهدف واحد وهو الاستيلاء والتحكم في مداخيل ومصاريف أملاك الدولة والأوقاف[3].

في حين أن محمد الأمين بن يوسف يعرف المصادرة بـ:" الحراسة القضائية" التي هي في الأصل اتفاق يجري بين طرفين أو أكثر، يكون بينهم خلاف حول ملكية شيء معين على

[1] ابن منضور، **لسان العرب مج 8**، المصدر السابق، ص 214.

[2] خليل محمد قنن، **مصادرة الأموال في الفقه الإسلامي، رسالة الماجستير في الفقه المقارن**، إشراف مازن إسماعيل هنية، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الشريعة، قسم الفقه المقارن، 2003، ص 34.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830 – 1954) ج5**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998 ص157.

وضع هذا الشيء في يد طرف ثالث موثوق به، سواء كان بمحض إرادتهما أو بأمر قضائي وذلك حتى يتم الفصل في صاحب الأحقية في الملكية[1].

ويرى الأقدمون أن المصادرة لا تكون إلا بأمر من السلطات أو من ينوب عنهم، والمصادرة عبارة عن أخذ المال، أو المطالبة به والمصادرة كانت تستعمل في عرف الفقهاء القدامى كعقوبة مالية، حيث قال الإمام الغزالي: « والشرع لم يشرع المصادرة في الأموال كعقوبة على جناية مع كثرة الجنايات و العقوبات»، كما أنها كانت تدل على نزع المال من صاحبه جبرا، وذلك للمصلحة العامة[2].

لكن المصادرة التي نحن بصدد معالجتها في دراستنا هذه ما يطلق عليه بمصادرة الحرب (séquestre de guerre) بمعنى أن تضع الدولة يدها على الممتلكات[3].

والمصادرة عبارة عن سلب دولة المستعمِر لأملاك المستعمَرين عنوة وهي أخطر من الغرامات، وتضاف إلى الإجراءات القانونية الأخرى التي بحوزة الحاكم العام والمصادرة كانت في ذلك الوقت خاصة بالحرب ومقننة بمجموعة من القرارات والأوامر والقوانين[4]. وضمن هذا السياق وجب التنبيه على أن المصادرة كانت معروفة ومطبقة في فرنسا في أزمنة مختلفة[5].

يرى أبو القاسم سعد الله أن الإدارة الفرنسية استعملت لفظة "ضم" بدلا من "المصادرة" في عهد الجمهورية الثانية المتحمسة للاستعمار والتغلغل في المجتمع الجزائري، وللسيطرة على

---

[1] محمد الأمين بن يوسف، **ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830– 1870)**، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ضمن مشروع الملكية العقارية في الجزائر (1830 –1962) إشراف: موفقس محمد، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، 2013 – 2014، ص 124.

[2] محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص35 .

[3] نفسه، ص 124.

[4] أوليفي لوكورغراتميزون، **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، د ط، الجزائر 2007، ص 275.

[5] عرفت فرنسا المصادرة بفعل تغيير الأنظمة الحاكمة التي كان سببها الحركية السياسية والثورية السائدة آنذاك والدليل مصادرة الأملاك التي تعرض لها ورثة وأبناء الملك لويس فيليب في عهد نابليون الثالث. ينظر إلى محمد الأمين بن يوسف،**ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830–1870)**، المرجع السابق، ص ص 125– 126.

مقدراته، حيث صدر قرار خطير يتعلق بضم جميع الأوقاف الخاصة، مهما كانت وأينما كانت في الجزائر سواء صغيرة وكبيرة والزوايا حتى لو كانت لولي أو باشا[1].

ولكن يلاحظ أن الإدارة الاستعمارية كانت ترى: أنه فضلا عن إمكانية تطبيق إجراءات مصادرة الحرب على الداي والأتراك و "رعاياهم " فإن ما يسمى بعملية المصادرة ليست في الحقيقة سوى إعادة استرجاع الدولة لأملاكها، وتوقيف الاستغلال الذي منحته للأهالي، وبالتالي فإن نظرية ملكية الحاكم ونفوذه، التي ترجع كل الممتلكات إلى الدولة، كانت هي المسيطرة على تصورات الإدارة الاستعمارية حول الملكية العقارية[2].

والضم والمصادرة عند الإدارة الفرنسية وجهان لعملة واحدة لأنهما يعملان على تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم[3].

فشعور الغزاة منذ أول وهلة أنه لو تركت الأملاك في يد الجزائريين فإنه لا يمكن للمهاجرين الأوروبيين الفرنسيين شراء الأملاك والاستقرار في البلاد، ومن جهة أخرى شرعوا أنه بواسطة الأوروبيين فقط يمكن إنشاء إدارة للحسابات وتوفيرها مصاريف الصيانة وإعطاء الوصلات، ومن ثمة إيجاد العقارات الأوروبية[4].

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)،ج5**، المرجع السابق، ص 169.

[2] محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص 126.

[3] أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنية الجزائرية،ج1،ق1**، عالم المعرفة،،د ط ،الجزائر،2011 ،ص 76.

[4] نفسه، ص76.

الفصل الأول

الإطار التشريعي المنظم لسياسة الحجز والمصادرة في الجزائر.

أولا: التشريعات المرتبطة بالحجز والمصادرة

ثانيا: أهداف الحجز والمصادرة

ثالثا: أنماط الحجز والمصادرة

كانت التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيق هذا الهدف حيث لم تترك أرضا ولا وقفا ولا غابة وغيرها من الخيرات إلا وطبقت عليها هذه التشريعات وذلك ما سنوضحه من خلال دراستنا بين سنتي (1830-1914).

اولا: التشريعات المرتبطة بالحجز والمصادرة

من خلال التتبع الكرونولوجي للتشريعات الاستعمارية ودراسة القرارات الخاصة بالحجز والمصادرة، نجد أن الإدارة الفرنسية ارتكزت في إصدارها وتنفيذها على عدة قوانين وقرارات ومراسيم ومناشير و أمريات نذكر منها:

- **قرار كلوزيل(Clauzel)[1]: 8 سبتمبر 1830[2]:**

يقضي هذا القرار بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايلك[3]،خاصة ممتلكات الحبوس[4]؛ مهما كان نوعها عامة أو خاصة ووضعها في يد مصلحة الدومين (أملاك الدولة) وشمل ذلك أوقاف مكة والمدينة والمساجد والأندلس وسبل الخيرات وغيرها[5].

- **مرسوم دي بورمون(De Bourmont)[6] 8 سبتمبر 1830:**

أصدر دي بورمون مرسوم يقضي بمصادرة كل الأوقاف الإسلامية بغية الاستيلاء عليها[7].

---

[1] كلوزيل: ولد سنة 1772 تولى القيادة بعد دي بورمون في أوت 1830 وبقي فيها إلى شهر فيفري 1831 ثم عاد مرة ثانية إلى الجزائر كقائد للجيش الفرنسي في جويلية 1835 ثم عزل بعد فشله في حملة قسنطينة 1830. ينظر إلى: عيسى يزير، **السياسية الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)** رسالة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: غربي الغالي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2009، ص 19.

[2] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)** ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، د س، ص 20.

[3] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ج1**،دار المعرفة، 2006، ص 158.

4 Mahfoud Gaddache، **l'Algérie Péremite et Résistances (1830-1962)** O.P.U، Alger 2002.p158

[5] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي ،ج5**، المرجع السابق، ص 161.

[6] دي بورمون De bourmont هو أول عسكري فرنسي يقود حملة عسكرية فرنسية لاحتلال الجزائر، ينظر عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال** دار الطليطلة، ط1، 2009، ص 41.

[7] موسى عاشور، **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 76.

وهذا المرسوم مكمل لقرار كلوزيل 8 سبتمبر 1830.

- **قرار كلوزيل 7 ديسمبر 1830:**

ويقضي كذلك بمصادرة أملاك الوقف و البايلك[1]. ونص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية[2].

- **قرار 10 جوان 1831:**

الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد[3].

- **مرسوم 1832 :**

الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة [4].

- **مرسوم 22 جويلية 1834:**

ينص على الاحتفاظ بالجزائر وذلك بناءً على توصيات اللجنة الإفريقية التي خلصت في تقريرها المستنكر لأعمال الجيش الفرنسي إلى قول : (لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة ممتلكات المؤسسات الدينية ، فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان ووعدناهم بالاحترام ،وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب فاستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها)[5].

- **مرسوم 31 أكتوبر 1838 :**

جاء هذا لتأييد سابقة حيث أطلق يد السلطة الاحتلالية للتصرف في الأوقاف [6].

---

[1] نصر الدين بن داود، **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 52.

[2] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 158.

[3] عدة بن داهة، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830-1962)،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص131.

[4] نصر الدين بن داود ،المرجع السابق ، ص 52 .

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص131.

[6] موسى عاشور، المرجع السابق ، ص79.

- **المنشور الملكي 21 أوت 1839:**

جاء هذا القانون ليثبت ويصحح جميع القرارات التي سبقته وقد قام بتقسيم الأملاك إلى ثلاثة أنواع: أملاك الدولة، أملاك المستعمرة، الأملاك المحتجزة[1].

كما أنه صدر قرار شهري في نفس السنة الأمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر في ذلك[2].

وقد أدخل القانون أملاك الوقف في القسم الأول أملاك الدولة كما نص على التعويض للمستضعفين في حالة الهدم، أما ماعدا ذلك فقد استمر العمل ساريا بمقتضى قرار 07 ديسمبر 1830 إلى سنة 1848[3].

- **قرار 01 ديسمبر 1840 م:** تضمن هذا القرار:

– إقرار وإمضاء كل أنواع المصادرات التي حصلت قبل هذا التاريخ.

– أن تمس المصادرة بأملاك كل من:

– يقوم بأعمال عدائية ضد فرنسا أو القبائل الخاضعة لها، أو يقدم مساعدات أو تخابرا مع العدو[4]، ومن يترك أملاكه وإقليمه الذي يقطن فيه منذ بداية الأعمال العدائية و يلتحق بالعدو ويعتبر كذلك كل من غاب لمدة تفوق ثلاث أشهر بحيث لا يحق ذلك إلا برخصة من الإدارة الاستعمارية، كما أشار إلى تصرف إدارة الدومين في أراضي القبائل التي تشارك مع العدو بصفة مطلقة ونهائية[5].

[1] موسى عاشور،المرجع السابق، ص 79.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 158.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي ،ج5**،المرجع السابق ، ص 167.

[4] يقصد بالعدو هنا الثوار أو المقاومين وهي لفظة أطلقتها عليهم الإدارة الفرنسية.

[5] محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص ص126– 127.

وقبل قرار 01 ديسمبر 1840 قدم بيجو(Bugeaud [1]) تصريحا في 14 ماي 1840 يقول فيه:

«أينما تتوفر المياه الصالحة والأراضي الخصبة يجب تركيز الكولون وتوزيع الأرض عليهم وجعلهم مالكين دون محاولة للتعرف على أصحابها»[2].

ولبيجو تصريح آخر كان في 18 أفريل 1841 جاء فيه أن :«الملكيات الخاصة ونقابة العرفيين التي تم الاعتراف بها على أنها ضرورية للاحتلال سوف تنزع ملكياتها بصفة عامة من أجل المصلحة العامة»، هذا التصريح لم يأت إلا لتأكيد وضعية قائمة بما أن المصادرات الفعلية كانت قبل هذا التاريخ وخلال السنوات الأولى لاحتلال الجزائر العاصمة. وهكذا فإنه منذ 1837 والمستوطنون الأوائل يزرعون مساحات قدرها 7000 هكتار بمنطقة كتنازلات كبرى لإنتاج الأعلاف[3]، فمن خلال تصريحات التي أدلى بها هذا الحاكم بحيث يكفي الاستشهاد ببعض منها لكي يتمكن القارئ من تكوين تصور قد يكون كافيا للحكم على تلك الإجراءات التي من أهم ما اتسمت به هو العنف المفرط اتجاه الأهالي[4].

- **قرار 30 مارس 1841:**

الذي مسَّ أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كلم حول معسكر[5].

---

[1] بيجو: هو توماس روبار بيجو دو لابيكونري(Tomas Robert Bugeaud de la Piconnerie) ولد في شهر أكتوبر 1784 بمدينة ليموج Limoge وهي مدينة داخلية في الوسط الغربي من فرنسا بعد عن المحيط الأطلسي بنحو 190 كلم، ينحدر من أسرة ذات أصول ايرلندية درس التاريخ والجغرافيا وحفظ الكثير من الشعر، بدأت مغامرة بيجو العسكرية مع الجزائر منذ 1836 بالمواجهة الشرسة التي لقيها من جانب الأمير عبد القادر في منطقة التافنة. ينظر إلى نصر الدين بن داود، **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية**، المرجع السابق، ص 56.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص132.

[3] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830- 1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة أ نوفمبر 1954، د ط، الجزائر، 2010، ص ص18- 19.

[4] **Colonisation de l'Algérie par le système du Maréchal Bugeaud** l'imprimerie de l'association ouvrière،Victor et Alger،1871.pp 16-17.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 137.

- **قرار 23 مارس 1843**

قام وزير الحرب الفرنسي بإصدار قرار بضم مداخيل ومصاريف المؤسسات الدينية إلى ميزانية الدولة الفرنسية. كما ألغى هذا القرار العمل بقرار 07 ديسمبر 1830م فغالط الحكام الفرنسيين الأهالي بذلك وتمكنوا من حصر الأوقاف[1].

بينما أرخ الكاتب بشير بلاح في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة في جزئه الأول أن هذا القرار كان في 24 مارس 1843 يقضي بدمج الأوقاف في أملاك الدولة[2]. أمر بيجو بضم الأوقاف إلى إدارة الدومين لكي تكون تحت سيطرة موظف فرنسي سامي؛ فكان قرار بيجو بضم الأوقاف إلى أملاك الدولة يخدم هدفين اثنين: الزيادة في رصيد الميزانية الفرنسية و السيطرة على أصحاب الرأي المضاد (الثوار) للوجود الفرنسي[3].

- **مرسوم 04 جوان 1843:**

يقضى بمصادرة جميع الأملاك المحبسة على المسجد الأعظم[4]، وهو قرار مصادرة لا غبار عليه[5].

- **قرار 06 أكتوبر 1843:**

يقضي هذا القرار بضم وبصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية والأضرحة والمقابر التابعة لها لأملاك المستعمر وأنشأت مصلحة لتسييرها ولم يمض كثيرا من الوقت حتى قلصت مهام هذه المصلحة، فتناقصت رقعة نشاطها نظرا لمصادرة الكثير من الأملاك المحبسة من طرف السلطة الفرنسية حتى لم يبقى بها سنة 1844 إلا مكتبا وحيدا للمراقبة[6].

---

[1] موسى عاشور، المرجع السابق، ص80 .

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص158.

[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر3**، دار البصائر، طبعة خاصة، 2007، ص12.

[4] موسى عاشور، المرجع السابق، ص80.

[5] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج5**، المرجع السابق ، ص168.

[6] موسى عاشور، المرجع السابق، ص ص80-81.

- **الأمر الصادر في 01 أكتوبر 1844:**

وهذا الأمر خاص بمصادرة أراضي الزوايا[1]، وبعدها انتهت الدولة الفرنسية من جرد أرض الأوقاف، واستولت على القسم الأكبر من أرض الجزائر أصدرت هذا القرار أكتوبر 1844 الذي يتيح لها بيع أرض الأوقاف للمستعمرين وتوزيعها عليهم، وهكذا استولى المستعمرون على كامل أرض الأوقاف وتوزيعها بينهم[2].

- **مرسوم 31 جويلية 1845:**

سمح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط ضد الاحتلال الفرنسي كإجراء عسكري، حيث نصت المادة 10 من هذا المرسوم على مصادرة أملاك الجزائريين (الأهالي) الذين اقترفوا أعمال عدائية ضد القبائل الخاضعة، أو يقدمون مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو يقومون باتصالات معهم، وتركوا أراضيهم والتحقوا بالثوار دون إذن سلطات الاحتلال الفرنسي[3].

- **أمرية 21 جويلية 1846:**

جاءت هذه الأمرية للتأكيد على الأمر السابق بفرض حيازة وثائق ملكية على كل مالك أرض جزائري وإلا ضمت الأرض إلى أملاك الدولة[4]. وقد أدركت الإدارة الاستعمارية أن الإجراءات السابقة تخل بالنظام الاقتصادي والاجتماعي ستؤول حتما إلى تمرد سكان الأرياف فسارعت إلى .سن القوانين تعمل على تسوية العقود والصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين، فأصدرت مرسوم 21 جويلية 1846 إلى جانب قرار أول نوفمبر 1844[5].

---

[1] نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص52.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، 2001، ص 110.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص134.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 159.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 133.

- **قانون 31 جويلية 1846:**

أصدرت الإدارة الفرنسية قانون 31 جويلية 1846، يقضي بتمليك كامل الأرض التي تقيم فيها القبائل الرحالة،' فأصبحت الغالبية العظمى من سكان البلاد تعمل في أرض الدولة[1].

وقد نصَّ على مصادرة أراضي البور والرعي التابعة للعرش القبائل الرحل[2].

- **مرسوم 1846:**

قرر أن السلطات الفرنسية سوف تباشر في إجراء تحقيق للكشف عن عقود الملكية الريفية، وتحديد المساحات من عقود وزارة الحربية، بحيث تحول الأراضي التي ليس لها سندات ملكية إلى قطاع الدولة، وقد مسَّ هذا المرسوم أراضي البور لافتراض أنها بدون مالك، ومعنى هذا أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف «المصلحة العامة»[3].

- **قرار شارون 3 أكتوبر 1848:**

صدر هذا القرار ليضم جميع الأوقاف الخاصة، مهما كانت وأينما كانت في الجزائر سواء صغيرها أو كبيرها، والزوايا سواء كانت وراثية أو غير وراثية والقباب سواء كانت عامة أو خاصة. وبحلول سنة 1848 أصبحت إدارة الدومين هي التي تمتلك جميع الأملاك الدينية الإسلامية[4].

بعد ثورة فيفري 1848 أولت السلطات الفرنسية اهتماما خاصة لسياسة الاستيطان لذا أصدرت مرسوم 19 سبتمبر 1848 وهذا مرسوم رفع عدد المعمرين في الجزائر فشجعت عملية الهجرة بتخصيص مبلغ مالي قدره 50 مليون فرنك لهذا الغرض، ولقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على المبلغ[5].

---

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص110.

[2] نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص52.

[3] عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص134.

[4] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي ،ج5**،المرجع السابق، ص ص 169-170.

[5] إبراهيم لونيسي، **بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة**، دار هومة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، د س، ص100.

- **قانون 16 جوان 1851:**

قانون ضم الغابات إلى أملاك الدولة وقد مس هذا القانون غابة مولاي إسماعيل الواقعة في أراضي قبيلة الغرابة ببلدية "لوسيان" زهانة والتي قدرت مساحتها بـ 12 ألف هكتار، وغابة بني خنيس التي تغطي مساحتها 698 هكتار ونظرا لما تشكله الأراضي الغابية لقبيلة بني خنيس بضواحي معسكر فإن الحاكم قد اقترح إخضاع 240 هكتار من أراضيها تطبيقا لقانون 16 جوان 1851[1].

وهذا القانون يؤكد أن الملكية "حق مصون للجميع بدون تمييز بين الملّاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم " و ينص كذلك على أن " حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون العشائر" هذه الحقوق معترف بها قطعًا ما هي عليه أثناء حرب الاحتلال أو بعد انتهائها[2].

- **قرار 19 أوت 1853:** نص على حجز أراضي الجزائر بين المهاجرين لدوائر وهران، تلمسان، لالة مغنية والغزوات
- **قرار 13 أفريل 1854:** ويقضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر.
- **قرار 27 جانفي 1855:** يتعلق بحجز ممتلكان المهاجرين من دائرة سعيد.
- **قرار 12 مارس 1855:** يتعلق بحجز أراضي الحساسنة.
- **قرار 15 جوان 1855:** ويطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون.
- **قرار 18 نوفمبر 1856:** ويطبق على المهاجرين من دائرة معسكر[3].
- **قرار 30 أكتوبر 1858:** أخضع الأوقاف لأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود وبذلك أخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري[4].

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص136.

[2] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي من عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص114.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص138-139.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص159.

- **قرار 01 نوفمبر 1882:** طبق على أراضي قبيلة مسيردة و السواحلية[1].
- **القرار المشيخي(le senatus consulte) 22 أفريل 1863[2]:**

كانت الملكية العقارية تمثل في نظر الساسة الفرنسيين عمود الوجود الاستعماري وضمان استمراره، لذا لجأت الإدارة لكل الوسائل والحيل الممكنة لتوسيع تلك الملكية، ففي الجزائر طبق بالحرف قرار 1863[3].

يعتبر القرار المشيخي منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما أحدثه من انقلاب أو بالأحرى من هدم في البنية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الجزائري فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة[4].

أهم مواده:

- المادة 1: تعلن القبائل الجزائرية مالكة الأراضي التي تستغلها تقليديا وبانتظام بأي صفة كانت تؤكد كافة الإجراءات والتقسيمات وضم الأراضي التي جرت بين الأهالي والدولة لتثبيت جميع العقود الناتجة عن المعاملات بين الأهالي والدولة[5].
- المادة 2: سيتم إداريا وفي أقرب الآجال ما يلي:
- تحديد أراضي القبائل (حصرها).
- تقسيمها (توزيعها) على مختلف دواوير كل قبيلة في التل وباقي المناطق الزراعية مع استثناء الأراضي التي تدخل ضمن أملاك الدولة.
- خلق الملكية الفردية بين جميع أفراد هذه الدواوير كلما كان هذا الإجراء مفيدا.

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص138.

[2] Mohammed Teguia: **l'Algérie en guerre**، (O.P.U)، Algérie، 2007.

[3] عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب ج3**، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 2009، ص577.

[4] عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص138.

[5] صالح حمير، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)**، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي أجقو، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013-2014، ص ص 116-117.

وتكشف النقطة الثالثة بشكل جلي عن إدارة السلطة الاستعمارية في خلق الشروط القانونية والاقتصادية (الأراضي الملائمة) التي تسمح بخلق رأسمالية في الجزائر وسوف ترتبط باقي التشريعات العقارية التي تصدر لاحقا[1]. وبهذا أصبحت أراضي الأعراش كلها ملكا رسميا لأصحابها الشرعيين[2].

وهذا القانون اعتنى بتقسيم الأراضي الشاغرة للاستيلاء عليها من جهة ومحاولة لتفكيك صفوف المالكين من الفلاحين لإضعافهم ماديا ومعنويا وزرع التفرقة بين الجزائريين[3].

- **مرسوم 31 مارس 1871[4]:**

صدر بعد اندلاع ثورة المقراني[5] ونص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ، ومنح بعضها للنازحين من الالزاس واللورين[6].

- **قانون 21 جوان 1871 :**

تضمن منح 000 100 هكتار من الأراضي للنازحين من الالزاس واللورين أصحاب الجنسية الفرنسية والألمانية وقرروا الاستقرار بالجزائر[7].

---

[1] صالح حمير، المرجع السابق 116-117.

[2] ينظر إلى إبراهيم لونيسي (**القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847-1870**)، أطروحة ماجستير في التاريخ، إشراف أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1995 .نقلا عن إبراهيم لونيسي، **بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة**، المرجع السابق ،ص 106.

[3] الطاهر ملاخسو، **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر (1830-1962)**،أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007 ، ص35.

[4] بشير بلاح ،المرجع السابق ،ص 248.

[5] المقراني :هو محمد ابن الحاج أحمد المقراني ،من قلعة بني عباس ،ومنح من طرف الفرنسيين منصب أبيه أي الخليفة مجانة، بلقب "الباشا غا"، وشرعوا في مضايقته وإضعاف نفوذه منذ 1857،مما دفع به للإعلان عن الثورة ضدهم ،والتي استشهد فيها عام 1871.ينظر :بشير بلاح **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)،ج1**،المرجع السابق ،ص293.

[6] الالزاس Alssace تعود أصول المنطقة الثقافية واللغوية إلى الشعب الجرماني، وهي منطقة تقع في شمال شرق فرنسا وأصبحت بعد حرب السبعين منطقة ألمانية ،أما اللورين Lorraine هي إحدى أقاليم فرنسا 26 عاصمتها ميس واللورين هي المنطقة الفرنسية الوحيدة التي تشترك بالحدود الثلاثة ،بلجيكا ،لكسمبورغ ،ألمانيا .ينظر :نادية زروق ،**سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900**،دط،دار هومة ،الجزائر،2014،ص 136.

[7] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص248.

نظمت فرنسا حملتها الاستيطانية بداية من هذا القانون والذي كان بمثابة نداء لسكان الالزاس واللورين[1].

- **قانون فارني[2] le loi warnier (قانون المستوطنين):**

صدر في 26 جويلية 1873 ونص على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي وإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي[3]،ونص هذا القانون أيضا على أن الأراضي التي تثبت فيها الملكية الجماعية لصالح قبيلة تؤسس الملكية الفردية تمنح قطعة قطعة أو عدة قطع[4].

ووجه ضربة قاضية للأراضي التي كان يمتلكها السكان في منطقة سيدي بلعباس وأقام الملكية الفردية داخل الأعراش التي بقيت محافظة على صفتها كملكية جماعية بين أفراد العرش في ذلك الحين[5].

- **قانون 17 جويلية 1874[6]:**

جاء هذا القانون ليوسع من السلطات القمعية لمصالح الغابات، فأصبح بإمكانها حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه بهم في قضايا حرائق الغابات وفرض الغرامات المالية وتطبيق العقوبات الجماعية على القبائل الجزائرية[7].

---

[1] نادية زروق، **سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر(1870-1900)**، دار هومة، د ط، الجزائر، 2014 ص ص 135 - 136.

[2] فارني: ولد سنة 1810 طبيب جراح، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر مديرًا للشؤون المدنية في عمالة وهران عام 1848، مقرر لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849 بعد التعاقد تفرغ لنشر الكتب التي تدافع عن مصالح المعمرين في الجزائر وهو من أشد المعمرين تطرفا. ينظر، إبراهيم لونيسي ، المرجع السابق، ص 107.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص248.

[4] الطاهر ملاخسو، المرجع السابق، ص36.

[5] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص107.

[6] Le Général Chanzy، **Expose de la situation de la l'Algérie**، 1876، Alger، p22.

[7] بوعلام بالقاسمي، **مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م**،أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)،منشورات وزارة المجاهدين الجزائر،2007، ص33.

بما أن الأملاك المحجوزة تمر إلى يدي الإدارة المكلفة بالعقار والتي يمكن أن تكريها لأحد المعمرين ، ويبقى "الأهالي" مالكين دون التمكن من التمتع بها إلى إشعار آخر[1].

- **قانون26 أوت 1881:**

مع نهاية السبعينات من القرن 19 م بلغ الاستعمار الفرنسي بالجزائر مرحلة الاحتلال الشامل(colonisation total) للبلاد و لموارد السكان وفي إطار هذه الاستراتيجية صنفت الغابات الجزائرية ضمت الثروة الغابية الفرنسية ووضعت تحت نظام الغابات الفرنسي[2] .

- **قانون 1887 :**

المكمل لقانون فارني اشتمل خاصة على بيع الأراضي الجزائرية في المزاد العلني الأوروبي دون اشتراط الإقامة فيها [3].

- **قانون 18 جويلية 1890:** يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لتحديد العقارات من أملاك الدولة والبلدية[4].

- **قانون 16 فيفري 1897:**

والذي أزال آخر العقبات التي كانت تعترض تفتيش الملكية الجماعية الجزائرية، وتبع ذلك قوانين أخرى أدت كلها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنين حسب أجرون دون حساب أملاك الدولة وأملاك البلديات التي شملت في النهاية نحو 6 ملاين هكتار من الأراضي الفلاحية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] أوليفي لوكور غراتميزون، المرجع السابق، ص275.

[2] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص35.

[3] بشير بلاح ،المرجع السابق ، ص 249.

[4] شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة ،ج2**، تر: عيسى عصفور، ط1،منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 322.

جدول يوضح عدد الأراضي التي أصبحت ملكا للمستوطنين بين سنتي 1870-1917م.

السنة	أراضي المستوطنين
جانفي 1870	565 000
1880	1 245 000
1900	1 682 000
1917	2 123 000

الوحدة : هكتار.

المرجع: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1989)،ج1** المرجع السابق ص249.

- **القانون العقاري 16 أفريل 1897:**

جرى إعداده إلى حد ما لحماية ملكية الأهالي، وقد اعترف مدير شؤون الأهالي هذا القانون يقوم من خلال التطاول على أراضي(العرش) بتعجيل عملية تجريد القبائل من أراضيها[1].

- **قانون 22 أفريل 1898:** قرر هو أيضا العودة إلى العمل بموجب قرار مجلس الشيوخ[2].
- **24 جويلية 1906:**

فرض على أصحاب الملكيات تسجيلا إجباريا ،عندما تصبح الأراضي محل تنازل أو عقد خاضع للقانون الفرنسي ، وتم تأسيس لجنة مكلفة بدراسة تنظيم عمليات تسجيل الملكية العقارية من قبل وزارة الداخلية وذلك يوم 25 نوفمبر 1907[3].

[1] شارل روبير اجرون، المرجع السابق ص ص 322-323.

[2] نفسه، ص ص 322-323.

[3] محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914م،دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني(عمالة وهران)**،وزارة الثقافة، د ط، الجزائر، د س، ص 151.

ثانيا: أهداف سياسة الحجز والمصادرة

- الاستيلاء على أراضي الجزائر وبذلك يضمن تواجد المستوطنين وهذا يعتبر هدفا أساسيا[1].
- تحقيق أبعاد عسكرية نظرا للأهمية الاستيطانية التي تحتلها الجزائر[2].
- الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالا كاملا ونصل إنتاجها إلى السوق الفرنسية والمواد الأولية لمصانعها أو الاستهلاك المباشر[3].
- عزل الشعب عن المقاومة التي كان يقودها عند ئد الأمير عبد القادر وبالتالي فإن أكبر القبائل و الأعراش الجزائرية تضررا هي قبائل بني عامر التي كانت تسكن منطقة سيدي بلعباس وغيرها من القبائل الأخرى التي كانت تسكن معها المنطقة وهذا يعتبر هدف جزئي.
- حصول فرنسا على آلاف الهكتارات الخصبة، والتي منحتها للمعمرين الذين هاجروا إلى الجزائر[4].
- رغبة الإدارة الفرنسية الاستعمارية في احتلال كل شبر من الجزائر واستغلال ثروتها الاقتصادية المرتبطة بثروة سكانها، هو ما جعلها تمارس مختلف الوسائل للوصول إلى هدفها[5].
- تفتيت القبيلة وكسر روابط التعاون والتكافل والتآخي بين أفرادها، مما يسهل السيطرة عليها، خاصة الوحدة الاجتماعية التي كانت تتمتع بها القبيلة، مما جعلها مصدر خطر دائم على الوجود الاستعماري في الجزائر[6].
- إنشاء مجموعة من المستوطنات ولقد شرع بتنفيذ ذلك فعلا؛ إذ تقرر إنشاء 12 مستوطنة في عمالة الجزائر و19 في عمالة وهران و8 في عمالة قسنطينة خلال سنة 1848 [7].

---

[1] Raymond Thomassy، **De la colonisation militaire de l'Algérie**، **P**aris، 1840، p06.

[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص102.

[3] مساعد أسامة صاحب منعم، **الأوضاع** " الاقتصادية العامة للجزائر في الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد04، العدد03، ص223.

[4] إبراهيم لونيسي، ، المرجع السابق، ص ص105-106.

[5] نادية زروق، المرجع السابق، ص 142.

[6] صالح حمير، المرجع السابق، ص156.

[7] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص100.

- تسهيل عملية نقل الملكية من الجزائريين إلى المعمرين الأوروبيين للاستقرار نهائيا في المستوطنة الجديدة.
- خدمة العمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال والسياسة منذ الوهلة الأولى[1].
- تهيئة الظروف الطبيعية لعملية توطين المعمرين الجدد النازحين من الالزاس واللورين.
- الانتقام من القبائل التي ساندت المقراني بالحضنة بتثبيتها وتهجيرها ومصادرة أراضيها ومحاولة استكمال عملية تفكيك والتفتيت الاجتماعي والاقتصادي الذي شرعته فرنسا منذ مرسوم 22 أفريل 1863 المتعلق بالملكيات العقارية والتحكم والسيطرة على القبائل في إطار تنظيم جديد يضمن الحكم المدني والقضاء على تنظيمات قيادية التقليدية بالمجتمع الريفي الجزائري وتحقيق الملكية العقارية[2].
- إفقار الجزائريين وأخذ ممتلكاتهم وجعل الجزائر آمنة ومثمرة لوجود المستوطنين[3].
- الحصول على المصادر الخصبة للزراعة وبالتالي فتح جميع المجالات وتهيئة الظروف وذلك لجلب أكبر عدد ممكن من المستوطنين[4].
- جذب الشعب المسلم وكسب عدد من الموالين لتنفيذ خططها الاستعمارية وتهجير السكان أو قتلهم واستيطان الأرض الخصبة من قبل المنبوذين من شعوب أوروبا لتحقيق أهداف فرنسا التوسعية.
- زيادة المستوطنين في الجزائر سوف يحقق تغيرات بنيوية بتدخل المستوطنين في الاقتصاد والتأثير على نسبة المجتمع الجزائري .

---

[1] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ حتى الاستقلال 1962، ج1**، د ط،دار المعرفة، 2009، ص 227.

[2] كمال بيرم، **المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي بمنطقة الحضنة 1838-1871**، دار الإرشاد، د ط، الجزائر ، 2013، ص ص 120-122.

[3] Raymond Thomassy، Op-cit ،p06.

[4] **Aperçu sur la situation politique commerciale et industrielle des possessions françaises dans le nord de l'Afrique** ، paris، 1836،p23.

- إجراء تغيرات جذرية أهمها إخلال التوازن بين تكاثر السكان ونمو الموارد الاقتصادية[1].
- القضاء على الملكية الجماعية الدواوير الأعراش ذلك لان هذه الأراضي ظلت محافظة على صفتها كملكية جماعية إلى غاية ذلك الحين وهذا ما حال دون تغلغل العنصر الأوروبي إليها فجاءت حملة من القوانين لتقوم باختراق هذه الملكيات وجعلها في المتناول الأوروبي[2] .
- التمهيد لوضع أسس الإدارية الاستيطانية على نحو تنظيمي أكثر فأكثر ،قصد تهيئة الظروف والعوامل المناسبة للانفتاح الاقتصادي ،وإيجاد الوسائل الضرورية لتفعيل المد الاستعماري من خلال البنية التحتية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري [3].
- التخلص من الثوار ومقاومتهم المتواصلة لها، وفرنسة الأراضي وإخضاعها للنظام الضرائبي لغرض خلق ميزانية استعمارية[4].
- السماح للأوروبيين بحق الحصول على عقارات داخل أرضي العرش وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية [5].
- تحويل الجزائر تدريجيا إلى مقاطعة فرنسية فتصبح كأنها امتداد لفرنسا في القارة الإفريقية وتحقيق الأغلبية العددية لعنصرهم وسلب السكان الأصليين جميع موارد الرزق التي يعيشون منها ويضطرونهم إما إلى الهجرة خارج الوطن أو النزوح إلى الجبال الوعرة أو الصحراء القاحلة[6].

---

[1] سلوان رشيد رمضان الجوعاني ومؤيد محمود حمد الشهداني ،" الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871"،مجلد 20،العدد 04، نيسان،2013، **مجلة جامعة تكريت للعلوم** ،ص 291.

[2] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**،ديوان المطبوعات الجامعية ،قسنطينة،1999،ص 113.

[3] حميدة عميرواي وآخرون ،**أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،د ط،الجزائر ،2007،ص ص 81-82.

[4] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)،ج1**،منشورات وزارة المجاهدين ،د ط ، د س، ص ص327-337.

[5] نفسه، ص 372.

[6] إبراهيم مياسي ،**توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)**،د ط، منشورات المركز الوطني للمجاهدين، د س،ص127.

- تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية ووضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأراضي بين سكانها الحالين والسكان والذين قد تأتي بهم عن طريق الهجرة الفرنسية .[1]

ثالثا: أنماط سياسة الحجز والمصادرة

أ-مصادرة أملاك البايلك والأتراك :

أراضي البايلك هي الأرض التي تعود ملكيتها للدولة وهي في كثير من الأحيان أراضي خصبة تتنازل عنها الدولة لصالح القبائل أو لأشخاص لغرض الانتفاع منها دون أن يكون لهم الحق في التملك وبذلك تبقى ملكية الرقابة للدولة، وكان تسير ورقابة هذه الأراضي مسندة إلى موظف سامي يدعى خوجة الخيل و خوجة الخيل مصطلح استحدثه العثمانيين[2]. وتعود أولى المصادرات بالجزائر إلى تاريخ 08 سبتمبر 1830، وهو صدور قرار وقعه المارشال كلوزيل قائد الجيش الفرنسي آنذاك والذي ينص على أن كل المنازل والمخازن والمتاجر، الحدائق الأراضي ،المحلات وكل البنيات المشغولة سابقا من قبل الداي، البايات، الأتراك الذين غادروا إيالة الجزائر أو تلك المسيرة لحسابهم وكذلك تلك التابعة بأي شكل من الأشكال لمكة والمدينة تؤول إلى الدومين العام وتيسر لحسابه[3].

وبمقتضى المرسوم السابق فإن ممتلكات البايلك وممتلكات المهاجرين قد أصبحت تابعة لأملاك الدولة[4] .

ووصل عدد أملاك البايلك في الجزائر آنذاك إلى 5000 ملكية ،والتي كانت قيمتها تقدر بـ: 000 40 فرنك، وقد تحولت جميعها إلى الدولة الفرنسية باعتبارها هي التي حلت محل

---

[1] شارل روبير أجروون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871 -1919)،ج2**،تر: حاج مسعود ،دار الرائد للكتاب الجزائر،2007،ص149.

[2] طاهر ملاخسو، المرجع السابق، ص 26.

[3] محمد الأمين بن يوسف ، المرجع السابق ،ص ص 130-131.

[4] جيلالي صاري ، المرجع السابق، ص15.

الدولة الجزائرية ،ويشمل ذلك بدون شك الثكنات العسكرية والمباني الرسمية وقصور الحكام والوزراء وكبار الموظفين، ونحو ذلك[1].

ب – مصادرة الأوقاف:

الوقف هو حبس مال أو أرض أو بناء، تصرف ريوعها لسد حاجة الفقراء والمعوزين ومساعدة الأيتام والإيفاء بحق القائمين بشؤون العبادة والتعليم من أئمة ومدرسين وطلبة العلم، وكذا العناية بالحج والحجاج، وكان يخصص جانبا منها لترميم المساجد.

تعرف الأوقاف أو الأحباس (الحبوس)، لدى المغاربة عامة بأنها أحد مظاهر الحضارة العربية الإسلامية التي تميز بها تاريخ منطقة المغرب منذ أن أصبحت جزء من دار الإسلام، وتستند إلى أحكام الشرع في نظامها ومعاملتها؛ التي ظلت محترمة طيلة الفترة الإسلامية من تاريخ الجزائر، وقد تعرضت الأوقاف للتصفية مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، والذي لم يتمكن من وضع حد لها بقوانينها الجائرة إلا في سنة 1874[2].

وتشتمل على سبعة أنواع، وهي أضخم الأملاك في الجزائر وأخطرها على الإدارة الفرنسية وأنواعها هي:

- أوقاف مكة والمدينة (أكثرها وأغناها).
- أوقاف المساجد (من أعظمها وقف الجامع الكبير).
- أوقاف الزوايا والقباب (الأضرحة).
- أوقاف الأندلس.
- أوقاف الأشراف.
- أوقاف الانكشارية. [3]
- أوقاف الطرق العامة.

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ق1، المرجع السابق، ص73.

[2] موسى عاشور ،المرجع السابق، ص 71.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية ج1، ق1**، المرجع السابق، ص73.

- أوقاف عيون الماء.
- أوقاف سبل الخيرات.
- أوقاف الجند والحصون والثكنات.

وقد كان عدد الأوقاف العامة معتبرًا وخاصة بالجزائر، التي قدر عدد أوقافها بـ: 2600 ملكية وقفية مع بداية الاحتلال الفرنسي، وكان عدد قليل بالمدن الأخرى كقسنطينة وهران، عنابة وتلمسان[1]، وكانت الأوقاف محلا لمصادرات عديدة ومنذ بواكير الاحتلال فالقرار الصادر في 08 سبتمبر 1830م في عهد الجنرال كلوزيل قد بين مختلف ردود الفعل المدينة له، سواء من قبل الجزائريين أنفسهم خاصة فئة العلماء والمفتين أو حتى من بعض الإداريين الفرنسيين الذين رأوا في ذلك دوسا على معاهدة التسليم وبعدها تم تعميم ذلك على بقية أملاك الأوقاف وتأكيده بمقتضى قرار 07 ديسمبر 1830[2].

وعلى سبيل الذكر نجد أن الإدارة الفرنسية استولت على الأوقاف لمحاولة هدم الدين الإسلامي وتحويل عدد كبير من المساجد والجوامع إلى كنائس ومستودعات عسكرية بغرض التنصير، رغم معارضة الجزائريين لذلك ومقاومتهم الشديدة لهذا الاعتداء على حرمات الإسلام ومقدساته[3]، وكذلك أغلقت الإدارة الفرنسية جامع السيدة الذي يحتوي على كنوز الداي، والذي أغلق أبوابه الجنرال كلوزيل[4].

ومن أهم الأوقاف التي كان لها دور كبير في المحافظة على اللغة العربية والتمسك بالهوية الوطنية هي الزوايا جعل الفرنسيين يتصدون لها واعتبروها عدوهم الذي يعيق لهم طريقهم في

[1] موسى عاشور، المرجع السابق، ص ص 74-75.

[2] محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص136.

[3] عبد العزيز شهبي، **الزوايا والصوفية والغرابة والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار الغرب الإسلامي، د ط، الجزائر، 2007، ص 108.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، سلسلة التراث، د ط، الجزائر، 2005، ص247.

تثبيت الاحتلال ولهذا عمدت إلى طرق كثيرة للقضاء عليها لأن الزوايا كان لها دور في نشر الدين الإسلامي وعملت على محاربتها بكل الطرق، كما تعرضت أيضا للإهمال والهدم[1].

ومن بين الزوايا التي هدمت نذكر منها:

- زاوية القاضي: وكانت تقع في شارع "بابا عزون" و "زنقة كوربو" ، وكان مصيرها هو الهدم بحجة الصالح العام سنة 1857.
- زاوية أحمد أيوب: وهي زاوية واسعة وكانت كغيرها من الزوايا تستعمل للأغراض الاجتماعية، والعلمية وقد اعترفت السلطات بهذه الوارثة للعائلة ولكن الزاوية مع ذلك خرجت من يد الوكيل بطرق أخرى غير شرعية من أجل التخلي عنها لفائدة بعض الأوروبيين[2].

ج- مصادرة الأراضي:

كانت الأرض هي الثروة الحقيقية للجزائريين .وسواء كانت في ملكية الفرد أو القبيلة أو الدولة فإن الأرض هي مصدر العيش والاستقرار والرعي وهي فوق ذلك رمز الكرامة التي يعتز بالدفاع عنها كل مواطن [3].

والاحتلال الفرنسي كان احتلال عسكريا واستيطانيا وثقافيا كما عرفنا، ويهمنا هنا الاحتلال الاستيطاني فالعلاقة بين الجزائريين والفرنسيين لم تكن مجرد سلب السيادة وإسقاط نظام الحكم وانتصاب الأجنبي في كل مكان ،ولكنها علاقة طرد اقتصادي إحلال عناصر أجنبية على الأرض محل السكان الأصليين وقد تعاون الجيش والحكومة على ذلك كما تعاون معهم رأس المال الأوربي حيث تعاونوا جميعا على إخراج الجزائري من أرضه ومنحها بطرق مختلفة للغرباء لاستغلالها[4]، ولذلك سعت فرنسا إلى قلب المعطيات ومحاولة القضاء عليها بتغيير البنية التحتية لعلاقات الملكية ليفتح مجالا لتجسيد نظريات اقتصادية وتجارية جديدة وذات أبعاد اجتماعية كثيرة وخطيرة وأمام المشروع الاستيطاني الاستعماري الضخم لفرنسة

[1] سعيد بوخاوش، **الاستعمار والسياسة الفرنسية في الجزائر**، دار تفتيلت، د ط، الجزائر،2013، ص ص 62-63.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)، ج5**، المرجع السابق،ص ص112-114.

[3] أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنية الجزائرية ج1، ق2**،دار عالم المعرفة، الجزائر،2011،ص25.

[4] نفسه، ص ص25-26.

الإقليم الجزائري، أصدرت السلطة المحلية مجموعة من القوانين العقارية التي عملت على سلب أراضي الجزائريين التي لا تباع وذلك للتحكم فيهم وإخضاعهم لنفوذها بتحويلهم من مالكين الى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين [1].

ارتكزت هذه القوانين في مجملها على القضاء على القبيلة التي تمثل الإطار الجماعي(الأعراش)والسياسي التي يجمعها العامل الديني والأرض وهو الأمر الذي دفعها إلى البحث عن أحسن السبل لتفكيك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين وتقسيمها إلى دواوير لتتمكن من الوصول إلى الملكية الفردية ومن ثمة تسهيل تحويلها إلى المعمرين [2].

إن محاولة فرنسة الأرضي بتحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية لم تكن وليدة عهد الجمهورية الثالثة بل كان للقانون الإمبراطوري عام 1863 المبادرة بضمانه انتقال الأراضي للكولون تدريجيا[3].

د- مصادرة الغابات:

شكلت الغابات بالجزائر قبل الفترة الاستعمارية و خلالها إحدى أهم مصادر العيش بالنسبة للجزائريين الذين كانوا يقطنون الجبال و البادية والهضاب العليا. فقد أُستغلت الغابات لتلبية عدة حاجيات كانت تجمعات السكانية و القبائل الجزائرية في أمس الحاجة إليها، كالحطب المستعمل لأغراض التدفئة و الطبخ و البناء و ثمار الأشجار والأعشاب و الفطريات، حيث كانت مساحات كثيرة داخلة الغابات و بجوارها تستغل للفلاحة الموسمية أضف إلى ذلك أن الغابة كانت تشكل مراعي خصبة بالنسبة لمربي المواشي و ملجأ لقطان الأغنام و البقر و الماعز والدواب خلال فترات البرد القارص و الحر الشديد[4].

---

[1] نادية زروق، المرجع السابق ،ص ص 150-151.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**،ج**2**،د ط، وزارة المجاهدين، 2008،ص27.

[3] نادية زروق، المرجع السابق،ص151.

[4] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق،ص27.

لقد كان لسكان الأهالي في الواقع تصور عن استخدام الغابات يختلف عن تصور سكان أوربا في الفترة نفسها إذ أن الغابة كانت دوما منطقة رعي بالنسبة للسكان و كل فوائد التي تزخر بها الغابة [1]، وبهذا تحول اهتمام قادة الجيش الفرنسي أكثر فأكثر إلى هذه الثروة محاولة منهم انتزاعها من أيدي الجزائريين قصد تسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية و مصالح الأوربيين من جهة و منعها من تحول إلى معاقل للمقاومة الجزائرية و منطلق هجماتها ضد جيوش الغازية من جهة أخرى[2].

حاول الاستعمار الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مصادرة الغابات عبر أربعة مراحل رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى:

كان أول قرار تتخذه سلطات الاحتلال في مجال الغابات صدر عن بيجو في 1843م يتضمن أمرا للقبائل الجزائرية بعدم إشعال النار في أطراف الغابات حتى و لو كان ذلك لتوفير أراضي للزراعة وغيرها، كما أن بيجو اعتبر نشوب الحرائق في الغابات عملاً حربياً معادياً للجيش الفرنسي.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة بصدور قانون 16 جوان 1850، الذي صنف الغابات الجزائرية ضمن أملاك الدولة الفرنسية نافياً بذلك واقع هذه الثروة الطبيعية و الأعراف السائدة في الجزائر حارماً الجزائريين من حق استغلال مواردها و العيش من خيراتها، وقد منح هذا القانون صلاحيات واسعة لمصلحة الغابات في ملاحقة و متابعة و معاقبة و قمع كل عمل تعتبره اعتداء على الممتلكات الغابية للدولة أو خرق للقوانين[3].

---

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ،ج**2**،المرجع السابق، ص329.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1،الجزائر،1985،ص26.

[3] نفسه، ص 26.

المرحلة الثالثة:

بعد إصدار نابليون الثالث القانون العقاري(senatus consulte) في سنة 1863 حيث لعبت أزمة الحرائق دوراً هاماً في تكثيف و توسيع نطاق الشركات الاستغلالية و من ثمة الوجود الأوروبي نتيجة لارتفاع عدد الحرائق و حجم الخسائر[1].

فكانت الصحافة الفرنسية تتوقع تهدئة الأوضاع وتراجع أزمة الغابات [2].

المرحلة الرابعة:

مع نهاية السبعينات القرن التاسع عشر بلغ الاستعمار الفرنسي بالجزائر مرحلة الاحتلال شامل للبلاد و الموارد و السكان و في إطار هذه الاستراتيجية صنفت الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية بموجب قانون 26 أوت 1881م و وضعت تحت نظام الغابات الفرنسية ونتيجة لهذه السياسات وصل حجم أراضي الغابات التي أصبحت بحوزة مصلحة الغابات في عام 1884م حوالي 000 800 2 هكتار لتبلغ 000 250 3 هكتار في 1888م وضعت كلها تحت تصرف العملية الاستيطانية.[3]

وبتوغل الرأس المال الأوروبي الفرنسي قامت الملكيات الأوروبية الكبيرة و توسعت مستثمرات الفلاحية الاستغلالية و ذلك بعد السيطرة على أخصب الأراضي التي اهتمت بزراعات التي تعود بالفائدة على فرنسا و مستوطنيها على حساب المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين و التي أدت بدورها إلى ظهور معطيات اقتصادية جديدة.[4]

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص26.

[2] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830-1930)**، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة 1999، ص 28 .

[3] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص ص29-36

[4] نادية زروق، المرجع السابق، ص 174.

استنتاج جزئي:

وضعت السلطات الاستعمارية العديد من التشريعات التي تخدم سياسة الحجز والمصادرة لكي تتمكن من وضع يدها على اكبر قدر ممكن من ممتلكات الجزائريين واستغلالها بما يخدم مصالحها ، و كان الهدف واضحا و هو إحكام سيطرتها على الجزائريين وضرب الفرد في صميم اعز ما يملك هو الملكية العقارية بتحولها كفة الملكية الفردية على كفة الملكية الجماعية.

الفصل الثاني

التوزيع الجغرافي للحجز والمصادرة

أولا: الجزائر وضواحيها

ثانيا: الشرق الجزائري

ثالثا: الغرب الجزائري

رابعا: الجنوب الجزائري

إن المتتبع لعملية الحجز والمصادرة في الجزائر، سيلاحظ بأن فرنسا قد اعتمدت على العديد من الوسائل لتجسيد سياستها، حيث طبقتها على أرض الواقع من نهب ثروات وغيرها وتحويلها إلى أملاكها الخاصة وفي هذا الفصل تناولنا بعض من نماذج هذه السياسة المطبقة مختلف المناطق جزائرية.

أولا: الجزائر وضواحيها

1- الجزائر العاصمة:

قامت السلطات الفرنسية بالجزائر بمصادرة كل المنازل والمخازن والمتاجر والحدائق والمحلات حيث حولت كل هذه المصادرات إلى الدومين العام[1]، حيث كانت أولى عمليات الحجز والمصادرة في مدينة الجزائر العاصمة، فقد سيطرت السلطات الاستعمارية على المباني العامة والثكنات والقصور وكذا الأملاك الخاصة للأشخاص الذين فروا من الاحتلال، وهم حوالي 15 ألف نسمة، وكانت ذريعة إدارة الاحتلال في ذلك قد اعتبرتها أملاك شاغرة[2].

وقد كان الاستحواذ شاملا على المدى المتوسط والبعيد، وإن هذا المخطط قد استهدف كما هو معلوم الريف الجزائري، بدءا بسهوله الخصبة كما هو الحال بمنطقة متيجة وغيرها فامتد التوسع من خلال الصيغ التشريعية المتعددة، وفرض آليات تمكن بواسطتها الاستيلاء على أجود الأراضي لتهيئة مجالات يوطن فيها عمراناً معداً لاستقبال الجالية الفرنسية وإيوائها بالدرجة الأولى ثم الأوربية فيما بعد، وهكذا تجلت ملامح الاستحواذ على مستوى مناطق عدة[3].

متيجة:

فقد الفلاحون أزيد من 90 000 هكتار من أراضيهم وبالتحديد 796 94 هكتار ألحقت بأراضي الدولة، ولم يعد للعائلات إلا معدل 12هكتار، وهي مساحة غير عادلة لا تكفي بتربية

[1] محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص ص130-131.
[2] عثمان زقب، المرجع السابق، ص67.
[3] عثمان فكار، "الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيو تاريخية"، **مجلة جامعة دمشق** ،مج 29، العددين 3-4، 2014،ص 589.

الماشية والزراعات الكبرى وسيجر تطبيق اللوائح إلى مشاكل يصعب تجاوزها (القالة) وكان القائمون على ذلك يرون أنه ليس من الضروري تطبيق اللوائح[1].

ولأن الأرض تعتبر بالنسبة للجزائريين مجالا شاملا تعبر عن هويتهم وذاتيتهم وخصوصيتهم خاصة حينما ما يتعلق الأمر بالجهاد لأنهم يمتلكونها بطريقة جماعية[2].

اعتمدت الإدارة الفرنسية في أغلب قوانينها محاولة القضاء على القبيلة التي تمثل الإطار الجماعي والسياسي والتي يجمعهما العامل الديني والأرض، وهو الأمر الذي دفعها إلى البحث عن أحسن السبل لتفكيك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين وذلك بتفكيك القبيلة وتقسيمها إلى دواوير لتتمكن من الوصول إلى الملكية الفردية ومن ثمة تسهيل تحويلها إلى المعمرين[3].

وقد سعت الإدارة الفرنسية إلى تقسيم المساحات الشاسعة مستعملة في ذلك كل الوسائل الممكنة للاستحواذ على أكبر قسط من الأراضي.[4]

واستهلت الإدارة الاستعمارية تفكيك الأرض بمصادرة أملاك سكان شرشال والمنطقة الدفاعية المحيطة بها وذلك بمقتضى القرار الصادر عن "الكونت فالي"[5] في20 سبتمر1840إضافة إلى ذلك أنه يؤسس مركزا استيطانيا في هذه المدينة يتسع لمائة عائلة حيث يمنح لكل منها مسكن وعشرة هكتار، بالإضافة إلى منحهم إعفاءات ضريبية لمدة عشرة سنوات.

---

[1] ايف لاكوست وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها** ،تع: رابح إسطنبولي وآخرون ، ديوان المطبوعات الجامعية، باريس، 1960، ص 334.

[2] ساد في الجزائر خمسة أنواع من الأراضي :أراضي الملك ، أراضي العرش، أراضي المخزن، أراضي الموات، أراضي البايلك. ينظر إلى نادية زروق ، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة ،المرجع السابق، ص150.

[3] حميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق،ص40.

[4] جيلالي صاري، المرجع السابق ،ص35.

[5] الكونت فالي: ولد في 17 ديسمبر 1773م، ببريان لوشاتو بباريس، عندما تقاعد من الخدمة في الجيش كان يحمل رتبة مارشال فرنسا، وزاول حياته المهنية على الربط بين الوظيفتين العسكرية والسياسية، وفي الحملة الفرنسية الثانية على قسنطينة سنة 1837م كلف بقيادة سلاح المدفعية والهندسة وبعد مقتل دامريمون خلفه فالي في القيادة العامة، توفي في 16 أوت 1846م.ينظر :أحمد سيساوي، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1838-1871)**،إشراف :كمال فيلالي، رسالة دكتوراه في تاريخ الحديث المعاصر، جامعة قسنطينة2، 2013-2014، ص ص 45-47.

ويلاحظ أن ممتلكات سكان مدينة البليدة قد لقيت نفس الإجراءات، من خلال القرار الصادر في 1أكتوبر 1840[1].

إن هذه الإجراءات التعسفية قد أدت إلى تفكك النظام الاجتماعي الاقتصادي للجزائر وضواحيها من خلال مصادرة أراضي وتشريد السكان منها وإسكان المستوطنين الأوروبيين بدلا منهم وبذلك بنى الاحتلال أسس اقتصادية ومجتمع غربي على أنقاض مجتمع تقليدي إسلامي مكث في أرض أجداده ألاف السنين، إذ لم يترك الاحتلال الفرنسي فرصة للذين طردوا من أراضيهم ،بل لحق بهم إلى المناطق التي رحلوا إليها مجبرين[2].

في سنة 1834 توقف تنفيذ مصادرة أملاكهم تقريبا ولم تعد مسألة ضرورية للأمن حسب التعبير الفرنسي بل أضحى الاعتقاد أن رجوعهم سيكون مفيدا أكثر من كونه مضرا ومن أجل تسليط مزيدا من الضوء على عدد وطبيعة الأملاك المصادرة خلال السنوات الأولى من الاحتلال.

وعلى غرار مدينة شرشال والبليدة فإن مدينة القليعة قد لقيت ممتلكات سكانها وأملاك البايلك فيها نفس المصير بإصدار قرار 1أكتوبر 1840وتم فيها تأسيس مستوطنة عسكرية مكونة من ثلاثمائة عسكري ، بإضافة إلى عدد من الأوروبيين حيث استفاد كل واحد منهم من منزل ومساحة يمكن أن تصل إلى عشرة هكتار، ومعونات من الآلات الزراعية المختلفة[3].

من أجل وضع يدها على أراضي المنطقة التي تربط بينها وبينا المدن المحتلة، وأعلنت الإدارة الفرنسية مصادرات جماعية واسعة النطاق بالمنطقة، ترجمها إصدار قرار 01 ديسمبر 1840 الذي يعتبر أول تشريع ينظم مصادرة الحرب ويقر ما سبق من مصادرات، ولعل الإدارة

[1] محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص142.

[2] سلوان رشيد رمضان الجوعاني ، مؤيد محمود حمد المشهداني، " الإستيطان الأروبي في الجزائر (1830-1871)" **مجلة جامعة تكريت للعلوم** ،مج 10،العدد 2،جامعة تكريت، كلية التربية ،قسم التاريخ،ص266.

[3] محمد الأمين بن يوسف ،المرجع السابق، ص ص142-143.

الفرنسية استغلت عودة المواجهات مع الأمير عبد القادر من أجل التوسع وبالتالي الحصول على أراضي جديدة[1].

والجدول التالي يعطينا لمحة عن مدينة الجزائر وضواحيها خلال السنوات الأولى من الاحتلال:

الحالة الرقمية للملكيات المصادرة لمدينة الجزائر وضواحيها1أوت 1833م.

المنطقة	ملكيات ريفية				عقارات المـــــــــدن						
	الأراضي	حدائق	مزارع	منازل وملحقات	مقاهي	مطاحن	أفران	مخازن	غرف	حوانيت	منازل
الجزائر	8	3	2	38	1	1	1	3	1	84	81

المرجع: محمد الأمين بن يوسف المرجع السابق، ص 134.

من خلال الجدول نلاحظ أن المصادرة مست 172 ملكية حضارية مقابل 51 ملكية ريفية، ويمكن إرجاع ذلك حسب التحليل إلى عدم توسع الاحتلال في المناطق الريفية المجاورة فضلا عن أن هذه الملكيات تعود في الأساس إلى الأتراك الموظفين السابقين، اللذين كانت ممتلكاتهم الواقعة بالمدينة وفحوصها كما أن الدوافع الأساسية وراء المصادرة هي إيجاد مقرات للجيش الفرنسي.

2- المسيلة:

شهدت منطقة المسيلة[2] توافد رحلات علمية واستكشافية للاطلاع على ثرواتها السطحية والتنقيب عن المياه وحفر الآبار ونظم السقي والتي تحولت إلى دراسات لقادة وضباط عسكريين[3].

[1] محمد الأمين بن يوسف ،المرجع السابق ص 143.

[2] تتوسط منطقة المسيلة إقليمين جغرافيين متمايزين وهما التل في الشمال والصحراء في الجنوب وتمتد بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي. ينظر: كمال بيرم، **بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1844-1945**، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط إشراف مصطفى حداد، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ 2005- 2006، ص09.

[3] نفسه ص 78.

ولم تعمل سلطة الاحتلال بين سنتي 1830-1884 على أية مبادرة من شأنها إدخال تحسين على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي للسكان أو على نمط حياتهم، بل تضافرت سياستها الاستغلالية والاستعمارية مع عوامل الطبيعة من جفاف وانتشار الجراد وحدوث الزلازل بين سنتي 1863-1885، على مضاعفة حالة البؤس والحرمان وانتشار الأمراض الخطيرة كالكوليرا، مما أدى إلى تقليص نمو السكان ،كما تسبب في ذلك الثورات والانتفاضات والوضع الصحي الذي ساد آنذاك[1].

هذه القرارات ضاعفت من حالة البؤس خصوصا بمصادرة أملاك الأهالي من الأراضي الزراعية الخصبة بتسهيل رخص عقود الملكية التي بادر بها فارني (Warnier) منذ 1857م[2].

كم أدت بالمعمرين إلى الاستحواذ على أجود الأراضي ومنابع المياه والتصرف فيها،وتكونت نواة مركز الاستيطان بالمسيلة في الجهة الغربية من المدينة في الأراضي التي تم مصادرتها وبدأ المعمرون ببناء السدود على وادي القصب وتحويل مياهه لأراضيهم الخاصة بالحبوب وكثرة الشكاوي ضد المعمرين الجدد الذين تحولوا إلى قابضي ضرائب بدعم من الإدارة الاستعمارية وقد مست هذه الوضعية الجديدة أراضي واسعة لعرش المسيلة والمطارفة وبئر العانات[3].

إن مصادرة الأرض تعني كسب الشرعية لضمان البقاء في الجزائر، ومن وسائل الاستيطان هي ممارسة العنف والإكراه والإغراء والشراء وفرض معاهدات واتفاقيات مع أصحاب الأرض جاعلين من الأرض قاعدة شرعية لهم، وأصحاب الأرض كعمال مسخرين لخدمة المعمرين، كل هذا ضمن السعي للقضاء على الشعب الجزائري وثقافته العربية الإسلامية ونشر الثقافة الأوروبية استغلالاً لخدمة الاستعمار الاستيطاني[4].

---

[1] فيليب لوكا ،جون كلود فاتان، **جزائر الإنثروبولوجيين :نقد السوسيو لوجيا الكولونيالية**، منشورات الذكرى 40 للاستقلال،2002، ص 141. نقلا عن كمال بيرم ،**بلدية المسيلة المختلطة**، المرجع السابق، ص 79.

[2] كمال بيرم ، المرجع السابق، ص 79.

[3] كمال بيرم ، المرجع السابق، ص 79.

[4] حميدة عميراوي ، **من تاريخ الجزائر الحديث** ،دار الهدى، الجزائر، د ط، دس، ص 73.

ولكون مدينة الجزائر وضواحيها مهمة جدا فقد صرحت إحدى الجرائد الباريسية آنذاك تقول: <<...ونظرا لكل هذه الاعتبارات من جودة وخصوبة الأراضي وقرب المسافة بينها وبين فرنسا، والسهولة الملموسة في الأسفار البحرية، وخاصة استخدام البواخر التجارية في مدخل البحر المتوسط ...يمكن أن يقال بأن الجزائر، لا بديل لها، ولا تماثلها منطقة أخرى في العالم لفرنسا، ولا ريب أن كل من سيقطف ثمار هذه الأعمال وينال فوائدها هم الفرنسيون الذين يستوطنون في الجزائر ويستعمرون أراضيها>>[1]

وبعد مصادرة أراضي وخيرات الجزائر وضواحيها شجع الجنرال بيجو فكرة المشروع الاستيطاني حيث دعا بقوة الفرنسيين خاصة والأوروبيين بصفة عامة للهجرة باتجاه الجزائر العاصمة وضواحيها، أين سيجدون فرص أوفر للعيش وتحقيق النجاح، ومنح المستوطنين حق الإقامة في مختلف المناطق التي سبق ذكرها(الجزائر العاصمة، متيجة، شرشال، البليدة، القليعة، المسيلة) وَمَنْحهم الأراضي ذات التربة الخصبة والمياه الكافية دون شروط، إذ عمل على إنشاء 35 مركزا استيطانيا، ومنح 000 105 هكتار من الأراضي الخصبة ما بين سنتي 1842-1845،و بهذه الطريقة المتبعة استطاع الجنرال بيجو جلب المستوطنين، حيث وصل عدد المتوافدين والمهاجرين إلى الجزائر سنة 1845 إلى 180 46 شخص[2].

وازداد العدد سنة 1848 إلى أكثر من 000 110 من بينهم000 52 فرنسي،و تدعم هذا الاستيطان بسلسلة من القوانين و القرارات التي يسرت للمعمرين الاستيلاء بطرق مختلفة على أجود الأراضي منها قانون 1845 الذي صادر أملاك القبائل التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين تحت رقابة السلطة العسكرية[3]، و في هذا الأمر نلاحظ تفشي ظاهرة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر و الشكلي التالي يوضح ذلك:

[1] إبراهيم مياسي ، **من قضايا تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ط2، 2007، ص 24.
[2] غربي الغالي وآخرون ، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، دار هومة ، الجزائر، د ط، 2007، ص ص194-195.
[3] حميدة عميراوي، المرجع السابق ،ص ص 45-46.

دائرة نسبية تمثل زيادة عدد الأوروبيين المهاجرين إلى بين سنتي (1851-1863)[1].

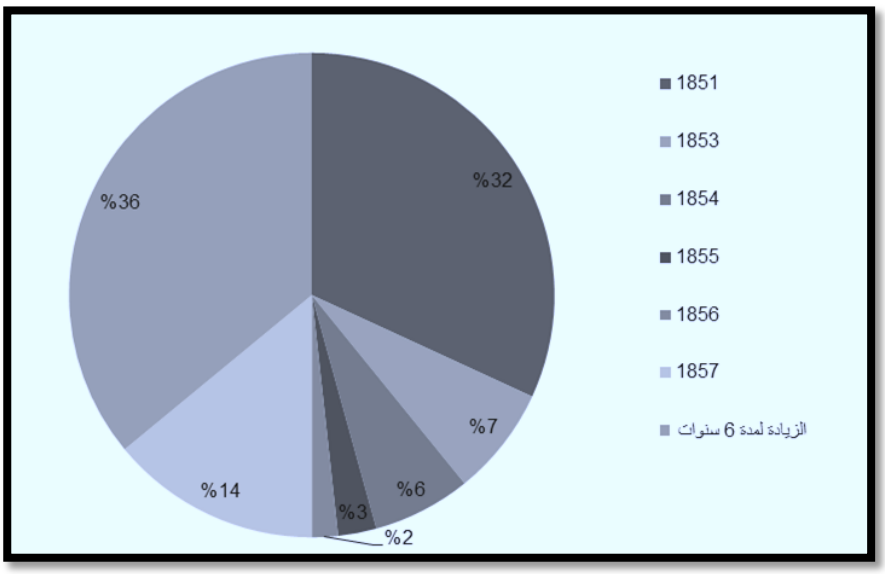

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أن عدد الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر ارتفع خلال سنتي 1851-1853م حيث وصل إلى نسبة 68% وذلك لأن الإدارة الاستعمارية هيئة كل الظروف الملائمة للإقامة في الجزائر.

وقد أصرت فرنسا على إقامة الاستعمار الرسمي، حيث عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين الدين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين، و كذا من صغار المعمرين الدين قدموا إلى الجزائر[2].

ثانيا: الشرق الجزائري

ما يلاحظ بمقاطعة قسنطينة هو حيازة الاستعمار على حوالي 200 مزرعة بلغ مجموعها 20000هكتار 20 وحدة منها لمساحات تتراوح بين 100و400هكتار ،الأكثر اتساعا تصل إلى 1000هكتار،وبعنابة نسجل منذ1837 ملكيتين مساحاتهما أكثر من

[1] أنجزنا هذه الدائرة النسبية وفقا للبيانات الموجودة في الجدول من المرجع أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: رابح إسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1884، ص 353.

[2] أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، المرجع السابق، ص 353.

1000هكتار، ثلث مساحاتها أكثر من 500هكتار و البقية تتمثل في وحدات مساحتها أقل من 100 هكتار[1].

تم مصادرة جميع أراضي قبيلة أولاد دهان في قالمة التابعة إداريا لدائرة عنابة عمالة قسنطينة بسبب مشاركتهم في الانتفاضة التي شهدتها المنطقة وذلك وفق القرار الصادر في23أكتوبر1852م[2]، وتمكن المهاجرون الوافدون من الالزاس واللورين من الحصول على10000هكتار من بعد أن تم توزيعهم على 24 قرية منها 10قرى في القطاع القسنطيني و8 في القطاع الأوسط و6 في غرب البلاد والفترة التي أعقبت ثورة 1871حتى غاية 31 ديسمبر1884 مكنت الكولون من الاستفادة من 793،501 هكتار ،منها 445،358 هكتار منحت للكولون في شكل امتيازات ،بينما استأثرت المصالح العمومية للبلديات والعمالات بباقي المساحات ،وبهذا الرقم تكون عملية الحجز التي أعقبت ثورة المقراني هي الأكبر من نوعها خلال عهد الجمهورية الثالثة1870-1940م[3].

ثالثا: الغرب الجزائري

1- وهران:

سمح للكولون في إطار الاستيطان الحر من الحصول على أكثر من000 400هكتار وأكثر من 000 687 هكتار في إطار مدير الاستيطان في الحكومة العامة أنه ما بين 1875-1895م، بلغ متوسط امتلاك الأرض الاستيطان الرسمي، إلى أن ذلك لم يسد جشع المهاجرين والكولون للمزيد من الأراضي وفي هذا السياق ذكر الزراعية بالنسبة للفلاح الأهلي 34،2 هكتار بينما للمستوطن 15،2 هكتار لكن القارئ حين يتطلع لهذه الأرقام يعتقد أن الأهلي حافظ على ملكيته مساحة ونوعية بل الأمر عكس ذلك تماما[4].

---

[1] جيلالي صاري، المرجع السابق ص ص21-22.

[2] محمد الأمين بن يوسف ،المرجع السابق،ص148.

[3] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي(1830-1963)**،**ج1**،المرجع السابق ص ص414-415.

[4] علي عبود، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض (1830-1989) القطاع الوهراني نموذجا** ، رسالة ماجستير، إشراف: محمد موفق، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار 2013-2014.ص 150.

تمت مصادرة أملاك وخيرات العديد من القبائل التي تقطن في وهران بحجة أنها تخلت عنها وهاجرت إلى المغرب وذلك تطبيقا للقرار الصادر في 18 أفريل 1846م، حيث تضمن هذا القرار مواد تنص على مصادرة أملاك القبائل التي هاجرت في الماضي، وتهاجر مستقبلا إلى المغرب أو الصحراء، وضمها إلى الدومين العام، وذلك إذا لم تعد أجل أقصاه شهر واحد[1]،وتعتبر قرارات الاستيلاء على الأملاك بكل أنواعها قد استمرت في الظهور بين 1830-1837م، وازدادت تضيقا وجورا في قرارات 1839م، 1842م،1848م، من أجل الحصول على الأملاك للأوروبيين (منحة وبيعًا) الواردين على الجزائر بقصد الاستيطان والاستعمار؛ ولم تكن تلك القرارات مقتصرة على الأملاك في مدينة الجزائر بل شملت كل المدن التي وقعت بالتدرج فريسة للاحتلال الفرنسي، خاصة وهران ومدن الغرب الجزائري كما شملت القطاع الريفي أيضا بعد القبض على مقاليد الأمور في المدن[2].

أصبحت المستوطنات تدر أموالا طائلة على التجار وأصحاب رؤوس الأموال ويكفي الاطلاع على جدول الصادرات من المواشي كمثال:

جدول يمثل المواشي التي تمت مصادرتها إلى فرنسا بين 1900-1910[3]

المواشي	1900	1909	1910
أغنام	948089	1120729	1220226
أبقار	8123	17358	27247
ثيران	/	228	225
ماعز	/	2979	2106
أحصنة	/	5096	4030
بغال	/	1751	997
حمير	/	2975	2282

Source: LeBétail Algérien.‹p2‹du10/11/1910‹n°155‹Echo de Tiaret

[1] محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص ص 149-150.
[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج1،ق1، المرجع السابق، ص ص 77-78.
[3] نقلا عن علي عبود،المرجع السابق ص153.

كانت هذه الأعداد الكبيرة والمتزايدة تصدر عبر الموانئ الجزائرية إلى المدن الفرنسية فباريس وحدها كانت تستهلك 000 800 خروف سنويا[1].

2- غليزان:

تتميز غليزان بتنوع العروش فيها نذكر مثلاً: عرش أولاد علي، عرش أولاد معلة عرش أولاد سويد، عرش أولاد دفلتن، خضعت هذه العروش للقوانين التعسفية الصادرة عن الإدارة الفرنسية ونخص بالذكر ما تعرض له عرش أولاد معلة حيث كان عرشا غنيا بالماشية؛ 33 حصان،919 ثور و1020 من الماعز، وهذا العرش يتشكل من دوار واحد يحافظ على اسمه(أولاد معلة) لذا شكل الدومين احتجاج واحد حول أرض الحبوس بمساحة 3هكتار و15 آر و10 سنتيار وعليه فإن الأملاك المشتركة تشمل المقابر والقبب بمساحة 15 هكتار و2 آر في حين المشاتي عددها 28 تشغل مساحة 40 هكتار و60 آر، وقد خضع إقليم أولاد معلة للتجديد كليا والتوزيع وقسم كالتالي:

- الملكية الخاصة: 304 8 هكتار و29 آر و 50 سنتيار.
- الأملاك المشتركة: المقابر والمشاتي 55 هكتار و60 آر.
- أملاك الدومين:3 هكتار و15 آر و 10 سنتيار.
- الدومين العام: 308 هكتار و93 آر و40 سنتيار.
- المجموع: 672 8 هكتار[2].

3- سيدي بلعباس:

يدخل إنشاء مدينة سيدي بلعباس ضمن المستوطنات 19 المخصصة لعمالة وهران بمقتضى قانون 19 سبتمبر 1848، ولكن ليس بمعنى ذلك أن مدينة سيدي بلعباس الأوروبية

[1] علي عبود، المرجع السابق ، ص ص153-154.

[2] ليلى بالقاسم، **المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان (1850-1900)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد موفقس، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2012-2013، ص ص 172-173.

بدأ تأسيسها في هذه السنة بل يعود تاريخ بديات ظهور هذه المدينة إلى ما قبل ذلك وبالتحديد إلى سنة 1843م عندما أوكلت مهمة إنجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى لواد مكرة بمحاذاة قبة الوالي الصالح سيدي بلعباس[1].

أدى قانون سيناتوس كونسيلت إلى تجزئة الملكية الجماعية للأرض بخلق وحدات إنتاجية صغيرة ومتوسطة تكون أكثر ملائمة للعلاقات الاقتصادية الجديدة التي تجعل من الأرض سلعة ذات قيمة تجارية مثلها مثل العناصر الإنتاجية الأخرى، تمكن المعمرين من الاستيلاء عليها بطرق مختلفة من أجل توسع ممتلكات[2].

بنهاية مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1847م فتح المجال للإدارة الفرنسية بالتصرف المطلق في الأرض، فأولت أهمية قسوة لتسهيل تمركز المستوطنين الأوروبيين في منطقة سيدي بلعباس وهذا بداية من سنة 1848م، فسعت جاهدة منذ البداية إلى محاولة تغليب العنصر الأوروبي على العنصر الجزائري ليكون نوات الحكومة الاستعمارية بأرض الجزائر المسلمة. ويقول أحد الجنرالات الفرنسيين في أولى زياراته لمدينة سيدي بلعباس مخاطبا فرقة اللفيف الأجنبي<< قد حولتم هذه المدينة الجديدة من حامية عسكرية إلى مدينة مزدهرة ومثمرة والتي تعد بحق نموذجا لفرنسا>> ونجد أن أغلب جنرالات فرنسا كانوا يتبعون الجنرال بيجو الذي يعد من أنصار الاستيطان الرسمي والذي اعتمد طيلة فترة حكمه على السيف والمحراث باعتبار أن الجند هو أقدر الناس على القتال والدفاع عن ممتلكاته[3].

وسيدي بلعباس من أخصب الأراضي الموجودة في الغرب الجزائري وهي مغطاة بنباتات جميلة ومن أبرز الأراضي التي تعرضت إلى التفكيك والتفتيت والتشتيت هي أراضي أولاد سليمان وأولاد إبراهيم وحميان والحساسنة ونذكر هنا أن الأراضي القريبة من التجمعات الاستيطانية أو القريبة من الغابات كانت تمنح لهم الأفضلية في عملية التفتيت والتفكيك وكان

---

[1] إبراهيم لونيسي، **بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 101.

[2] محمد مجاود، **الاستيطان ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19م**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830-1962) منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص 181.

[3] نفسه ، ص ص 182-184.

هدف الإدارة الاستعمارية هو إضعاف سكان تلك المناطق ليصبحوا مسالمين ولا يشكلون أي خطر على المعمرين[1]. وقد قامت السلطات الفرنسية بالعديد من المصادرات في ما يخص الملكيات العقارية في السنوات الأولى من الاحتلال والشكل الموالي يوضح ذلك:

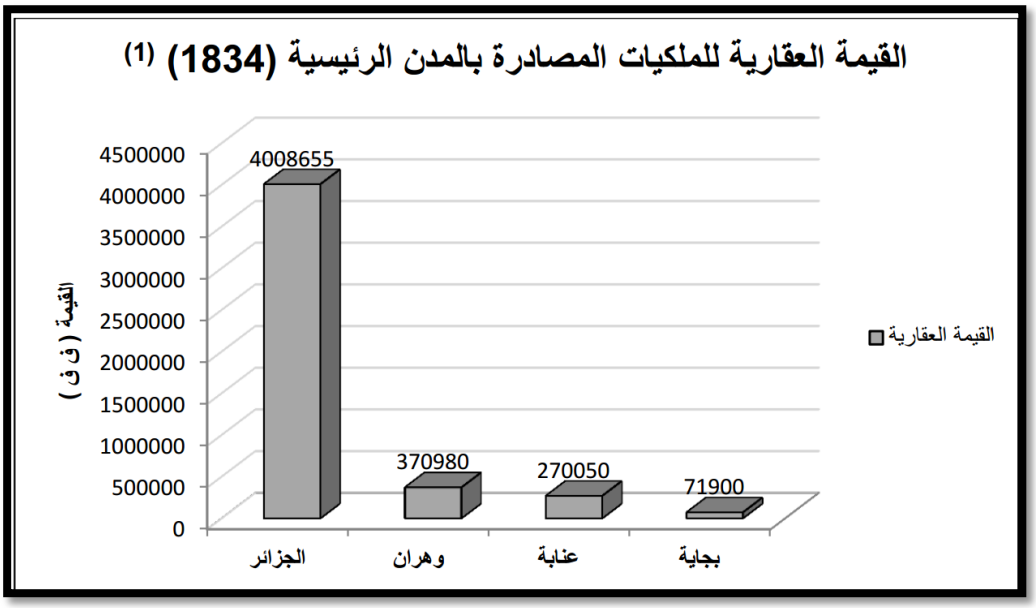

Source: D'aprè les statistiques de l'etat des immeubles occupés pour les servicemilitaires en Afrique‹,dons.T.S.È.A ‹1837 ,p269.

نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر الملكيات المصادرة في سنة 1834م كانت في الجزائر لأنه كانت بها أولى عمليات الحجز والمصادرة ضف إلى ذلك أن الجزائر العاصمة كانت تحتوي على مجموعة كبيرة من الموظفين الأتراك و الداي وأتباعه الذين كانت لهم العديد من الممتلكات، ثم تلتها وهران ، عنابة و بجاية.

رابعا:الجنوب الجزائري:

يعتبر الغزو الفرنسي للأراضي الجنوبية الشرقية محاولة للتعرف على الإمكانيات الاقتصادية لاستغلالها واستمرارها واستكشاف المظاهر الجغرافية و الطاقة المائية الجوفية الكامنة وثروة التمور وغيرها[2].

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 102-107.

[2] فتيحة عباسي، **الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري في الفترة ما بين (1870-1947)**، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، إشراف: وافية النفطي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2015-2016، ص ص 53-54.

واستغلت كل الوسائل للحصول على تلك المعلومات عن طريق الرحلات الاستكشافية، الحقائق العلمية والتدابير ومع الاهتمام الأوروبي بالزراعة وتطويرها[1].

وقد عمد الاحتلال الفرنسي إلى جلب بعض آلات الحفر والتنقيب عن مياه السقي ومن بعض هذه المناطق نذكر[2]:

1- وادي ريغ:

كانت منطقة وادي ريغ في بداية الاحتلال تضم مجموعة من الآبار لا يتجاوز عددها 200بئر وقد تصاعد هذا العدد سنة 1913 إلى 800 بئر بأعماق تراوحت بين 8850 متر، والإنتاج وصل 000 400 لتر في الدقيقة الواحدة بذلك تكاثر عدد أشجار النخيل، إذ تشير الإحصائيات إلى انه في سنة 1856 لم يكن وادي ريغ يحتوي سوى 339000 نخلة وصل سنة 1913 إلى 1500نخلة كما عرف هذا الإقليم تزايد كبيرا في عدد السكان بقرابة 4مرات وفي إطار الاهتمام الفرنسي بالنخيل عملت الإدارة الفرنسية على الاستحواذ على بساتين النخيل وإعطائها للمعمرين ،حيث تعاظمت الإقطاعية المبنية على الاستغلال والقهر وتوسعت أملاك المعمرين الأوروبيين على حساب الأهالي الذين يمثلون الأغلبية [3].

كما ساعد هذا الوضع على نمو طبقة اليهود الذين سيطروا على التجارة في كل إقليم وأصبحوا يتحكمون في الرقاب بواسطة الربا والجشع الذي فرضوه على المنطقة، وانقلب الإنسان من ملاك إلى عامل ريفي بسيط ثم عاد إلى عبد فقير خادم في حقل سيده المعمر الأوروبي، كما استعملت الثروة المعدنية الباطنية[4]، وقد تم حجز أملاك سليمان بن جلاب شيخ تقرت

[1] فتيحة عباسي، المرجع السابق، ص ص 53-54.

[2] نفسه، ص ص 53-54.

[3] نفسه، ص ص53-54.

[4] كلثوم قسوم، **السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب الشرقي الجزائري-منطقة وادي ريغ أنموذجا-**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2014-2015،ص ص 68-69.

لاعتباره قاد ثورة خلال سنوات 1852 حتى 1854 بشكل صريح ضد فرنسا وذلك بفتحه لأسواق تقرت في وجه العصاة والخارجين عن طاعة فرنسا[1].

2- واحة الزعاطشة:

لم تقتصر مصادرات سلطات الاحتلال على وادي ريغ فقط بل تعدتها وصولا إلى مصادرة ممتلكات واحة الزعاطشة بمقتضى القرار الصادر في 26 فيفري 1852م، بسبب مشاركتهم الفعالة في ثورة الزيبان[2].

اعتبرت انتفاضة واحة الزعاطشة بالزيبان من أشهر الثورات بعد مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي، اندلعت في ظروف حاسمة وشملت مناطق واسعة وشكلت هاجسا مقلقا للسلطات الفرنسية، وهذا بسبب انتزاع ممتلكات القبيلة والاستحواذ على الأراضي، ورغم أهمية هذه الانتفاضة فإن الكتابات الوطنية حولها شحيحة، ولا تزال كتابات الضباط والقادة الفرنسيين تعتمد كمصادر لتاريخ الانتفاضة في ظل عدم توافر المصادر المحلية، وذلك على الرغم من أنها مجحفة واستعمارية في الغالب[3].

وهناك مناطق أخر كذلك من الجنوب طبقت عليها سياسة الحجز والمصادرة نذكر:

3- عين الصفراء:

تنبه الضباط الفرنسيون بعد غزو منطقة عين الصفراء وخصوصا بضواحي العريشة والمشرية في بداية سنة 1854م إلى انتشار الكبير لقطعان الماشية وخاصة لدى قبائل الحميان التي تجوب السهول الكبرى لعين الصفراء وسفيسفة، مغرار الفوقاني والتحتاني وأيضا قبائل أولا سيدي الشيخ المسيطرة على الهضاب الرملية بالقصور البيضاء السبعة(ستيتن، مشرية،

---

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)**،ج1،المرجع السابق ، ص409.

[2] محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص 148.

[3] عبد الله مقلاتي، **المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية(1830-1962)**،د ط، لجزائر ،د س، ص 57.

غاسول، بريزينة...) وفي هذا الشأن يذكر(Daumas) << لقد كان كل منهم يملك قطعانا كثيرة تبلغ 2000 رأس لأكبر الأغنياء من حميان ترعى موزعة على 400 لكل مجموعة>>[1].

إضافة إلى قبائل العمور التي تمتلك أعدادا لا يستهان بها وقبائل أولاد جرير وداوي منيع وبني غيل بالمناطق المغربية ما بين "فقيق ويش" إلى غاية "تافيلالت"، فقبل الاحتلال كان تعيش القبائل المشتركة في ممارسة نشاطها الرعوي مشكلين طبقة اجتماعية قوية النفوذ وأقلية أرستقراطية ضمن جماعات البدو الذين لا يملكون الأراضي الزراعية، بل لديهم أكبر القطعان التي ترعى بهذه الأراضي بعد موسم الجني والحصاد في فترات الصيف[2].

إن الاستعمار قد غير كثيرا وذلك بتطبيقه لسياسة الحجز والمصادرة من نمط البداوة بالإقليم الجنوبي بعد إدخاله العديد من التعديلات التي لم يتأقلم معها سكان الجزائر كلها، فقد أصبحت تربية الماشية تنمو بحسب حاجات فرنسا ولفائدة بعض المحتكرين الرأسماليين الذين يشترون الماشية بأثمان بخسة ويبيعونها بأسعار باهظة في فرنسا والخارج [3].

وقد ارتكز تغلغل الاستعمار في الإقليم الصحراوي كغيره من المناطق الشمالية في الجزائر على أساس تحقيق استيطان بشري أوروبي ما فتئ يتسع مداه تدريجيا وبصورة متزامنة مع اتساع المناطق التي سقطت في يد الاحتلال، والاحتلال الشامل لا يكتمل إلا بالسيطرة على العديد من الأراضي بالإقليم الصحراوي بغية إضعاف وإرباك القبائل المتلاحمة وللوصول إلى هذه النتائج طبقت السلطات الاستعمارية ترسانة من القوانين والتشريعات العقارية التي أصدرتها وفي ما يخص المناطق الجنوبية فإن الأمر يختلف بشكل واضح حيث أن القرار المشيخي لم

---

[1] M.Lieutenant–clonel Daumas **le Sahara Algérien études géographiques statistiques et historiques sur la région au sud de E.F en Algérie,Paris,1845,pp225_260.**

نقلا عن: حمزة بن قيطون، **المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري (1882–1914)**، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد دادة ، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014–2015، ص 78.

[2] نفسه، ص 78.

[3] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب (1830–1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص 78.

يطبق إلا استثنائيا في الإقليم العسكري الصحراوي هدفه ترسيم حدود الدواوير والأراضي 0الحكومية من طرف القبائل وتحويلها إلى ملكيات فردية في الإقليم، لأن الأراضي كانت رعوية وقد أدى تقسيمها على القبائل إلى نزاعات قبلية مستمرة[1].

4- الجنوب الغربي : مصادرة أملاك المقراني

استخدم أسلوب المصادرة على نطاق واسع ،وبالخصوص إثر ثورة المقراني 1871، حيث تعتبر أشهر عملية حجز جماعي طبقت في الجزائر، كان ذلك من خلال أمرية 15جويلية 1871، والتي فرضت عقب تمرد القبائل كما تراه الإدارة الاستعمارية حيث مست ما يقارب 608 589 2 هكتار تنتمي إلى 313 قبيلة أو دوار حسب وصف الاستعمار الفرنسي حيث وضعت تحت الحجز[2].

وقد تم مصادرة أملاك المقراني وأفراد عائلته بعد 10أيام من قيام الثورة ففي 25 مارس 1871م حيث أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا جاء فيه:<< إن ما ارتكبه الحاج المقراني باش آغا مجانة سابقا في ولاية قسنطينة من العداوة البينة والفتنة الثابتة ضد الجمهورية الفرنسية، أمرنا بما سيأتي ذكره مفصلا: الاستيلاء على جميع ممتلكات الحاج باش آغا، ووضعنا الحراسة عليها سواء كانت منقولات أو غير منقولات مما ثبت وجوده في أوطان ولاية الجزائر، والاستيلاء أيضا على أنواع أملاك الأعراش والعرب الذين خرجوا عن الطاعة مع المقراني، ومن سيخرج، ووضعنا عليها يد الحيازة سواء كانت شخصية أو مشاعة[3]>>.

إستنادا إلى القرار صدر يوم 05 أفريل 1871م القرار 110 الذي ينص على مصادرة إحدى ملكيات المقراني تدعى "جنان بوطالب" والتي توجد في قرية بن عكنون ببلدية الأبيار في أحواز مدينة الجزائر العاصمة؛ وهنا نجد أن أملاك المقراني كانت كبيرة جدا حيث امتدت من الجزائر العاصمة حتى الجنوب الغربي، والتي تبلغ مساحتها الإجمالية 16 هكتار و45 آر

[1] حمزة بن قيطون، المرجع السابق، ص ص 63-64.

[2] عثمان زقب، المرجع السابق ،ص67.

[3] بسام العسلي، **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس، ط3، لبنان، 1990، ص ص، 194-195.

و65 سنتيار والتي كان بها برجين وحديقة وقطعتي أرض لزراعة الخضار والأشجار المثمرة ومقهى عربي وإسطبل وبئر ونفورا مياه[1].

حاولت سياسة الإدارة الفرنسية في إثارة التفرقة والخلاف بين القبائل الجزائرية، خاصة بين المقراني وأبناء عمومته أولاد عبد السلام، وبين عائلة ابن علي الشريف وعائلة الحداد وبهذا تستطيع نهب الممتلكات دون وجود صعوبة[2].

هكذا نسجل أن الدولة الاستعمارية لجأت للمصادرة الجماعية بعد ثورة 1871م لمعاقبة القبائل التي شاركت فيها ، مما تسبب في تدهور الأوضاع منطقة القبائل لمدة طويلة وإفقار الأهالي الذين مسهم الإجراء، وهذا القرار محدد بأمر صدر في 15جويلية1871م، ويمكن تطبيقه على مجمل الأملاك التي بحوزة قبيلة أو قرية أو عائلة[3].

وقد صادرت فرنسا العديد من المناطق بعد انتفاضة 1871م[4].

استنتاج جزئي:

بعد استعراضنا لنماذج من تطبيق سياسة الحجز والمصادرة والتي كانت في مناطق مختلفة من الجزائر، يمكن القول حسب تقديرنا بأن الإدارة الفرنسية كانت تركز على الجزائر وضواحيها في مصادرة الممتلكات ونهب الثروات وكذلك في الغرب الجزائري، وقد كانت تسيطر على الأراضي لأنها تعلم بأن المجتمع الجزائري مرتبط بالأرض.

وفي ما يخص تطبيق هذه السياسة أيضا نجدها قد صادرت كل أملاك المقراني وحولتها لمصلحتها الشخصية وذلك بعد انتفاضة 1871م.

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص 194-195.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 81.

[3] عثمان زقب المرجع السابق، ص 66.

[4] ينظر للملحق رقم03، ص87.

الفصل الثالث

نتائج الحجز والمصادرة على الطرفين الجزائري والفرنسي

وردود فعل الجزائريين

أولا: نتائج الحجز والمصادرة على الطرف الجزائري

ثانيا: نتائج الحجز والمصادر على الطرف الفرنسي

ثالثا: ردود فعل الجزائريين

بعد تطبيق سياسة الحجز والمصادرة على الجزائريين والتي سلبت منهم ما كانوا يملكون وجردتهم من كل شيء، فقد كانت لها العديد من النتائج على الجزائريين و كذلك الفرنسيين، إلا أن المجتمع الجزائري عبر عن رفضه لهذه السياسة عن طريق ردود فعل مختلفة.

أولا : نتائج الحجز والمصادرة على الطرف الجزائري:

كانت لعمليات الحجز و المصادرة التي قامت بها الإدارة الاستعمارية عدة آثار مختلفة، ولكن المعلوم أن معظمها بالنسبة للجزائريين كان سلبياً، خاصة فيما يتعلق باستهداف ممتلكاتهم و قدرتهم المالية على المقاومة المحتل.

1-: تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية:

من النتائج الطبيعية والبديهية لمصادرة الأراضي، وتجريد الجزائريين من مصدر عيشهم، مما خلف في أحيان كثيرة مجاعات كبيرة على غرار ما حصل في 1867-1868م.[1] حيث شوهت إدارة الاحتلال بنية الاقتصاد الجزائري بإلحاقه بالاقتصاد الفرنسي[2].

قد أدت عمليات الحجز والمصادرة إلى إفقار الجزائريين وانخفاض مستويات معيشتهم إلى أدنى المستويات في العالم بسبب تدمير أملاكهم و مواشيهم ومصادرة أراضيهم، وتحولوا من مُلاك أرض إلى عمال زراعيين يستعبدهم المستوطنين و تضاءلت أجورهم، حيث كانت تتراوح ما بين نصف فرنك و فرنك و نصف عن أربعة عشر ساعة من العمل اليومي في مطلع القرن العشرين[3] .

---

[1] كمال كاتب، **اوروبيون- أهالي ويهود بالجزائر (1830-1962)**، دار المعرفة ، د ط، الجزائر، 2011. ص 66.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص161.

[3] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: عبد العزيز بوباكير، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دار القصبة، الجزائر، 2005،ص113.

وأشد ما أدى لتخريب البلاد هو المجاعة الفادحة سنة 1867م التي أدت إلى هلاك نصف مليون من الأهالي وأفقرت العديد من الجهات الكثيرة وتركت جل الأراضي بوراً.[1]

أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول وتدهورت حالة السكان وانتشر في أوساطهم الفقر والجهل، حيث أصبحت مئات الآلاف من العائلات تسترزق من أراضي غير خصبة وتعيش في حالة مأسوية، وإن كانت هناك أراضي خصبة فإن شدة التركز السكاني فيها أصبحت لا تكفي لسد حاجيات كل السكان من الإنتاج الزراعي الأمر الذي جعل المجاعة تفتك بالمعوزين غير القادرين على توفير قوتهم اليومي بعد السيطرة و مصادرة الأراضي الزراعية التي يملكونها[2].

عملت القوانين العقارية على زعزعة حياة المسلمين بشكل خطير حيث نتج عنها أثار متلاحقة، أدت إلى تفكيك النسيج الاجتماعي القبلي وقد دعمت قوانينها العقارية بتشريعات أخرى قضائية و تأديبية لتكتمل عملية المصادرة الشاملة التي ترتب عنها انعكاسات سلبية على الجزائريين.[3]

تدهورت الوضعية الاقتصادية للسكان المسلمين في غضون سنوات 1870 إلى 1914،و ذلك بسبب نزع الملكية العقارية المستمرة ما فتئت تقلص مساحات الأراضي المزروعة و المراعي الجاهزة لدى المجموعات الريفية التي كان عددها في الوقت ذاته في طريق الارتفاع، كما أن السياسة التي مارستها مصلحة المياه و الغابات أفضت إلى منع ماشية هذه المجموعات من الرعي في غابات أملاك الدولة أو البلدية وأدت بذلك إلى تقليص منتجات تربية الماشية.[4]

تخلف الاقتصاد البلدي: تمثل ذلك التخلف في تخريب المدن و في انحطاط الاقتصاد وانحطاط المجتمع الحضري التقليدي انحطاطاً كليا، ففي بعض المدن استبدل السكان

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص111.

[2] سلوان رشيد رمضان الجوعاني و مؤيد محمود حمد الشهداني، المرجع السابق، ص ص 292-293.

[3] محمد بليل، المرجع السابق، ص 298.

[4] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرةج2**، المرجع السابق،ص321.

الأصليين بسكان أوربيين مما أدى إلى الهجرة التي سنتعرض لها لاحقاً، ولم يقتصر التخريب على الاقتصاد البلدي بل وصل إلى تخريب اقتصاد الريف و ذلك بتخريب نشاطه الزراعي والرعوي و اجتياح المواشي والغلات والبذور وإلزام سكان الأرياف التخلي عن أراضيهم حيث وجدوا أنفسهم مجبرين على الهجرة[1].

تناقصت الأراضي المزروعة نقصاً فادحاً فثورة 1864-1865م خفضت المساحات المزروعة إلى ربعها من 000 210 2 هكتار سنة 1863م إلى 000 497 1 سنة 1865م من أجل قلة اليد العاملة[2].

تضمن قانون فارني 26 جويلية 1873م تفكيك الملكية الجماعية التي كانت للقبائل و الأعراش لتحل محلها الملكية الفردية و يأتي هذا القانون ليستكمل مشروع القوانين و الإجراءات التعسفية منذ 1844م من أعمال المصادرة الواسعة و قانون الحصر و غيره، وكان الغرض الأساسي من القانون الجديد الذي يحمله فارني إنجاح حركة الاستيطان بالاستيلاء على الأراضي و معظم القوانين التعسفية التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية كان همها الأول والأخير خدمة المُعمر، إلا أن فارني رأى أن قانونه خطوة أساسية لتحويل الأراضي للمستوطنين[3].

وكانت لسياسة الحجز والمصادرة نتائج وخيمة على الطرف الجزائري تمثلت في إتلاف الأراضي الزراعية بدلا من تحسينها خاصة الأراضي الرطبة فكان لها تأثير سلبي على الإنتاج حيث حول الفلاحين الجزائريين إلى كادحين[4].

---

[1] إيف لاكوست و آخرون، المرجع السابق، ص ص 294-296.

[2] نفسه ص ص 294-296.

[3] عبد المجيد بوجلة، **مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر المارشال بيجو**، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر ، 2007، ،ص85.

[4] نادية زروق، المرجع السابق ، ص 146.

نجد أن تربية المواشي التي تعتبر نشاطا تقليديا أساسيا في اقتصاد الأهالي إلى جانب الزراعة، قد دخلت في دائرة الخطر بفعل تناقص مساحات البور، ومساحات الرعي[1].

وتم الاستيلاء على الأراضي الغابية لكونها أراضي شاغرة، وقرار مجلس الشيوخ الذي جرّد الفلاحين من أراضيهم أكثر مما جردهم منها الاستعمار نفسه[2].

وأثقل نتيجة تمثلت في انتشار المجاعة في معظم مناطق الجزائري كانت في شتاء وربيع 1897م، حيث وصل بهم الأمر إلى الإقتات من جذور النباتات والنخيل وبنفايات الخضروات، فأجبر على بيع أراضيه أي حقهم في الأراضي المشتركة وصل إلى 000 58 هكتار خلال سنتي 1897- 1898م، بينما لم يشتروا خلال نفس الفترة إلا 521 16 هكتارا[3].

مجمل القوانين الصادرة من الإدارة الفرنسية كانت عالة على الشعب الجزائري، حيث عملت على استنزاف ثرواته للاستيلاء على أرضه، فأصبح الكولون الذين لم يكن بحوزتهم إلا 000 481 هكتارا قبل 1870م يمتلكون أراضي بالطرق القانونية المشكوك فيها سنة 1900م إلى 000 600 1 إلى جانب غابات الدومين بـ 000 700 2 هكتار، كذلك أراضي الدومين التي قدرت بـ 000 800 هكتار أي خمسة ملايين هكتار منذ الاحتلال،أما مساحة الجزائريين تقدر بستة ملايين هكتار من مجموع الأراضي ومليوني هكتار من أراضي البلدية[4].

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة،ج2**، المرجع السابق، ص 329.

[2] نفسه، ص 323.

[3] نادية زروق ، المرجع السابق، ص 164.

[4] نفسه ، ص ص، 164-165.

لقد تصرفت السلطة الفرنسية في الأوقاف تصرفا ينافي ما ورد في معاهدة 05 جويلية 1830م في احترام الديانة الإسلامية فقد حولت الكثير منها إلى كنائس[1]، ومنها ما حولت إلى مخازن يستأجرها كبار التجار لتخزين بضائعهم منها ما بيع ومنها ما تعرض للهدم من أجل الطرقات وتكوين الساحات العامة، وكان جامع "السيدة" أول مسجد تعرض لمعاول الهدم بدعوى إقامة ساحة داخل المدينة هي ساحة الشهداء تستعمل للدفاع وقمع الاحتجاجات في حالة انتفاضة السكان، وقد ذكر الوكيل المدني أن الجيش استولى في ما بين 1830-1832م على 55 ملكية تابعة لأوقاف مكة والمدينة وعلى 11 ملكية تابعة للمسجد الكبير[2].

وهكذا فإن المصير المخصص للأوقاف تترجم بعواقب وخيمة على الصعيد الاجتماعي و الثقافي، خاصة أن عددا كبيرا من الباحثين والأدباء اضطروا إلى الهجرة خارج الجزائر[3]، وأن المؤسسات الدينية أصبحت تراقب بشكل متزايد[4].

وقد ترتب عن التشريعات المختلفة إيجاد يد عاملة وتكوين طبقة كادحة عمالية في الأرياف والمدن، والهجرة إلى فرنسا لخدمة الصناعة الفرنسية[5]، وقد ترتب عنها عدة أمور أخرى[6]، وأدت السياسة الاستعمارية إلى خلق حالة عدم الاستقرار الاجتماعي جراء الاضطرابات التي عصفت بالمجتمع الجزائري في مقدمتها عمليات الإبادة والتهجير والتقتيل، التي عقبتها الثورات الشعبية[7].

[1] حولت الكثير من الأوقاف إلى كنائس وإلى مراكز طبية وأخرى إدارية وإلى ثكنات عسكرية وحمامات، كما نجد أن الإدارة الفرنسية حولت الكتاتيب إلى إسطبلات للحيوانات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الحقد الصليبي الدفين على الإسلام والمسلمين.

[2] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 24.

[3] بالنسبة للهجرة فسنتعرض لها لاحقا ضمن ردود الفعل كرد فعل سلمي على سياسة الحجز والمصادرة المفروضة على الجزائريين.

[4] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 15.

[5] محمد بليل، المرجع السابق، ص 323.

[6] نقصد هنا التمايز الطبقي وهذا من خلال النماذج المختلفة للحالات التي سجلتها المصادر الرسمية الاستعمارية ، ينظر : محمد بليل المرجع نفسه، ص324.

[7] ليلى بالقاسم ،المرجع السابق، ص 220.

إن السياسة الاستعمارية في المجال العقاري كان هدفها الأساسي الاستيلاء على الأراضي الخصبة لفائدة المعمرين، وذلك إما بقوة الحديد والنار أو بأساليب قانونية ملتوية، مما أدى إلى فرنسة الأراضي وإخضاعها لأحكام القانون الفرنسي، وتقليص أراضي الملكية الجماعية المعروفة بالعرش[1].

2- انتشار الفقر والبطالة:

أصيب المجتمع الجزائري بالفقر وذلك لعدة عوامل منها استمرار الكولون في انتزاع المزيد من الأراضي الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية، وانخفاض إنتاج الحبوب ب20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الأوروبي، وإفساح المجال لتوزيع المساحات لزراعة الكروم وزراعة الحبوب[2].

تفشي البطالة وتفتت الأسر الجزائرية وتراخي الروابط العائلية أدى بعدد كبير من الجزائريين باللجوء إما للجبال وإما للمدن حيث البطالة والبؤس الاجتماعي، ولدفع خطر الفقر والبطالة، كانوا يختارون بين العمل في مزارع المستوطنين أو في بيوتهم بأجر زهيد وبين الهجرة الخارجية[3]، وفي هذا الوضع المزري استغلت فرنسا الوضع حيث عملت على تجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوافر فيهم بعض الشروط النادرة، كالخدمة في جيش التحرير الفرنسي أو المجالس المنتخبة أو الإدارة، إضافة إلى القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[4]، والهدف من هذا كله هو القضاء على

[1] فوزية فرابن، ذهبية قشيش، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي(1830-1870)**، مذكرة ماستر في التاريخ تخصص حديث ومعاصر، إشراف: عبد القادر فلوح، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية،2014-2015 ص 72.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج2**، المرجع السابق، ص13.

[3] فوزية فرابن، ذهبية قشيش، المرجع السابق، ص ص 82-83.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص157.

الجنسية الجزائرية، وبعد مجيء بيجو صرح أمام مجلس النواب الفرنسي بقوله: << يجب أن نطيح بالجنسية العربية...وإلا فلن تنالوا من الجزائر شيئا >>[1].

3- تراجع عدد سكان الأهالي:

تراجع بشكل كبير عدد الجزائريين مع بداية الاستعمار، وهذه الظاهرة مما لاشك فيك قد ارتبطت بأسباب متعددة من بينها استشهاد مئات الآلاف من أبناء الأسر الجزائرية خلال حروب الإبادة التي تفنن فيها الفرنسيون ومعارك المقاومة، إضافة إلى أعداد هائلة التي ذهبت ضحية الأوبئة والمجاعات[2]، أن نصف سكان الجزائر سنة 1852م قد قتلوا أو أخرجوا من ديارهم بفعل سياسة حجز ومصادرة ممتلكاتهم فولوا وجوههم شطر المنفى[3].

4- هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري :

استفادت الإدارة الاستعمارية من تفكك الشعب وذلك بنجاح سياسة فرق تسد المطبقة على المجتمع الجزائري فتجزأت وتفتت الأراضي بعدما كانت ملكية جماعية ، فانقسم معها السكان إلى دوائر و دشائر وقرى، فتم تفجير العائلات من الداخل عن طريق النفي والهجرة الاضطرارية أو الإجبارية [4].

اتخذت سلطات الاحتلال من سياسة السلب والنهب والتفقير أداة دائمة بين يديها لإرهاق الشعب ، والحط من شأنه والنزول به إلى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقافته التي حمته من هذا المصير المؤلم [5]، كما بحثت فرنسا عن أحسن السبل التي تفك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين ومن هنا نجدها توجه ضغطها صوب المجتمع الريفي ، عن طريق سن

---

[1] مصطفى الأشرف ،**الجزائر الأمة و المجتمع** ، المرجع السابق ص 316.

[2] فوزية فرابن ،ذهبية قشيش، المرجع السابق، ص 84.

[3] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 36.

[4] الصادق دهاش ، **الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19** ، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ، ص 121 .

5 سعيدة بن عون ، **السياسة الاستعمارية الاقتصادية في الجزائر مصادرة الأراضي أنموذجا** ، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر ، إشراف السعيد بوعافية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2012 – 2013، ص 58.

قوانين عقارية تكسبها شرعية انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها ، وهكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل كما ساهمت في تعطيل أو توقيف مسار الحركات العصيانية للقبائل وتمرداتها ضد الاحتلال [1] .

ثانيا: نتائج الحجز والمصادرة على الطرف الفرنسي

بلغ عدد المستوطنين سنة 1870م في الجزائر ربع مليون نسمة كانوا يعيشون في إطار نظام اقتصادي متطور يخصهم وحدهم، تقررت وحدة جمركية جزئية بين فرنسا ومستعمراتها الجديدة سنة 1851م، وفي نفس السنة الثانية أنشئت بورصة تجارية ثم نظم البريد وشقت الطرق ومدت الخطوط الحديدية، حيث هيئة كل الوسائل لكي ينمو بسرعة اقتصاد رأسمالي متكامل، وبالطبع لم يشارك فيه السكان الأصليون، ولهذا السبب بالذات كانوا يعانون أيا كانت الظرفية[2].

كانت أراضي الدومين في سنة 1896م، تحوي 700 20 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وبفعل مصادرة أراضي الجزائريين بعد ثورة المقراني أضيف إليها تقريبا 000 500 هكتار والتي وزعت على سكان الالزاس واللورين مجانا فتم إنشاء مراكز جديدة بقوة في الجزائر و قسنطينة، وقد تم الوصول للحدود المغربية أين أنشئ مركزاً زراعياً وتجارياً في لالة مغنية وخلال سنتي 1872-1873م تم إنشاء مالا يقل عن 24 مركز والتي ارتبط تعميرها بإجبارية الإقامة[3].

خلال عشر سنوات وصلت من فرنسا 4000 عائلة حيث منحتهم الإدارة الاستعمارية الأراضي وشمل الأمر حتى فرنسي الجزائر، حيث من سنة 1871 إلى سنة 1874م سلمت لهم 2079 هكتار من مجموع 2837 هكتار التي تنازل عنها المهاجرون[4].

---

1 جمال قنان ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1994 ص15 .

[2] عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 543.

[3] نادية زروق، المرجع السابق، ص ص 136-137.

[4] نفسه، ص 139.

و الجدول التالي يبين تطور أعداد المستوطنين والأراضي المخصصة لهم :

جدول تطور أعداد المستوطنين في الجزائر والمساحات المخصصة لهم[1]

الفترة	المساحة	نمو عدد المستوطنين
1850-1841	115 000 هكتار	65 437
1860-1851	250 000 هكتار	103 322
1870-1861	116 000 هكتار	129 898
1880-1871	401 099 هكتار	195 418
1900-1891	120 097 هكتار	267 672
1920-1901	270 481 هكتار	733 296

Source: Jilali Sari، **La possession des fellahs**، SNED، Alger،2e édition، 1978،p.96.

نلاحظ من خلال الجدول أن نمو عدد المستوطنين يتزايد في كل سنة بداية من 1841م إلى 1920م وهذا دليل على أن الإدارة الفرنسية هيئت كل الظروف وذلك لجذب أكبر عدد ممكن من المستوطنين.

وبصفة عامة بلغ عدد المستوطنين خلال العقد الأول من عمر نظام الجمهورية الثالثة بـ: 772 376 مستوطن، ولكن شرط الإقامة الجبرية حرف بسهولة فعهدوا باستغلال أراضيهم إلى مزارعين بلديين والكثير منهم باعوا أراضيهم ، ومنذ عام 1882 م كانت 2331 عائلة قد تخلت عن أراضيها [2].

تزعزعت صورة الاقتصاد الجزائري بفعل الوجود الأوروبي وبفعل امتداد أساليب الاقتصاد القائم على مقاييس الربح والتسويق ، واضطراب الاقتصاد التقليدي بشكل كبير اثر عمليات مصادرة الأراضي وحشر السكان وغلق العديد من مداخل الغابات التي تعود للأهالي على اتخاذها مراعي صيفية ومناطق زراعية كثيفة وكان اثر هذا الاضطراب محدد قبل سنة 1860 [3].

---

[1] نقلا عن : حميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 85.

2 نادية زروق ، المرجع السابق ، ص 140 .

3 شارل روبير اجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2**، المرجع السابق ، ص 672 .

بات الفرد الأوروبي يبيع الأرض والحبوب للفرد الجزائري الذي لا يستطيع أن يقوم بزراعة الأرض من جديد [1].

نظراً لضخامة رؤوس الأموال وكثرة الشركات التي تسيطر عليها الإدارة الاستعمارية كان لابد من هيمنة المعمرين على الحياة الاقتصادية[2] .

يتضح من خلال القوانين السابقة والقرارات التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية أنها كانت مهتمة أشد الاهتمام بفرنسة الأراضي الجزائرية وذلك في إطار الخطة الاستيطانية الشاملة [3].

سعت الإدارة الفرنسية إلى أن تجعل من الجزائر جوهرة مستعمراتها في ما وراء البحار نضراً لقربها من الوطن الأم ونضراً لثروتها الهائلة ، وتحويل الجزائر تدريجيا لمقاطعة فرنسية ، لكي تصبح كأنها امتداد لفرنسا في القارة الإفريقية [4] .

سيطرت المستوطنين على أخصب الأراضي بعد مصادرتها ،وقدمت لهم الحكومة الفرنسية مساعدات و تشجيعات، قدمت المستثمرات الفلاحية بفضل الإجراءات التقنية المتطورة[5].

تطورت الملكية الأوربية لتصل سنة 1917 إلى حوالي 000 317 2 هكتار الأراضي الزراعية [6] .

لقد شهد الإنتاج الزراعي للمستوطنين تطوراً كبيرا بفعل سياسة المشاريع الكبرى، والتي كان لها دوراً هاماً في توسيع حركة الاستيطان [7] ، فالسدود مثلاً كانت تروي أكثر من 40

---

1 صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)** منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 205 .

2 فوزية فراين ، ذهبية قشيش ، المرجع السابق ، ص 74 .

3 سعيدة بن عون، المرجع السابق، ص 56 .

4 ابراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881 – 1912)** ، د ط ، منشورات المركز الوطني للمجاهد ، د س ، ص 127 .

5 عبد الحكيم رواحنة ، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870 – 1930)** ، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف : لمياء بوقريوة ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2013 – 2014 ، ص 200 .

6 شارل روبير اجيرون ، **الجزائريون وفرنسا ج2**، المرجع السابق ، ص 260 .

7 شارل روبير اجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرةج2** ، المرجع السابق ، ص 68 .

ألف هكتار ، وهو ما أدى إلى تضاعف الإنتاج بالنسبة للمحاصيل الزراعية ، خاصة الكروم التي ارتفع إنتاجها الزراعي الوسطي من 7 مليون هيكتوليتر سنة 1913 م إلى أكثر 22 مليون هكتوليتر سنة 1934 [1].

كما كان لإدخال المكننة بشكل واسع دور كبير في تطوير الإنتاج الزراعي ، خاصة وان السلطات الاستعمارية كانت تفرض ضرائب كبيرة على رواتب العمال الجزائريين ، وهو ما أدى بأصحاب المزارع إلى التخلي عن عدد كبير منهم بالات فأصبح يقال انه من « الأفضل للجزائريين أن يواجهوا البطالة خيرُ له من أن يواجهوا المجاعة » [2] ، وكان لتطور الدخل السنوي للمستوطنين دور في استقرارهم بالمدن حيث أصبحت نسبة ساكني المدن من الأوربيين تفوق 82 % من عدد المستوطنين الإجمالي ، ويمكن أن تتطور الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها المعمرون بدراسة إحدى المستعمرات الفرنسية في الجزائر ، فهي تتكون من بنايات الأدوات الزراعية والحيوانية وسقف به صهاريج لحفظ الخمور ومطاحن ومخازن الحبوب[3] .

كانت الجزائر تلقب " بمطمورة القمح " ، قبل الاحتلال الفرنسي لها، ودليل على تطورها في المجال الزراعي، وبعد دخول الاستعمار بداء في توجيه اقتصاد الجزائر[4]،وعمل على جعلها مملكة زراعية للحيلولة بينها وبين التصنيع حتى تبقى سوقاً تباع فيها المنتجات الصناعية الفرنسية بدون منافس ، وتبقى مخزناً لليد العاملة في الميدان الزراعي [5].

إن تحسين الظروف المعيشية للأوربيين انعكس ايجابياً على نموهم الديموغرافي، فتشير إحصائيات السكان باستثناء الجند واليهود إلى أن عدد الأوربيين انتقل من 465 483 ألف أوربي سنة 1891 إلى حوالي 717 529 سنة 1896، ثم إلى 844 583 أوربي في سنة

1 عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 201.

2 نفسه، ص 201.

3 عبد القادر حليمي ،**الجزائر طبيعة ، بشرية ، اقتصادية** ، ط2 ، مطبعة الإنشاء ، دمشق 1968 ، ص 155.

4 حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ص 277 – 278 .

5 أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص 126 .

1901 أي بمعدل 20 % من الزيادة خلال 10 سنوات ، وكانت نسبة تزايد الفرنسيين بالجزائر أعلى من تزايدهم في الوطن الأم [1] ، نجد أن السلطات الاستعمارية شجعت سياسة الاستيطان لكي تحسن الظروف المعيشية ، أيضا كانت من بين هذه العوامل هذه الزيادة هو تحسين الوضعية المالية للعنصر الأوربي حيث انعكس ايجابياً على حالتهم المعيشية [2].

قيام الملكيات الأوربية الكبيرة بعد عملية المصادرة وقد مدت لها مساعدات مادية هائلة من اجل تشجيع التوسع والاستصلاح ، فنمت المستثمرات الفلاحية التي أشرفت على الإنتاج الضخم بوسائل تقنية متطورة ، وقد اهتمت هذه المستعمرات بإنتاج المحاصيل التجارية النقدية كالكروم والحبوب اللينة والحمضيات التي أصبحت فيما بعد تدر أرباحا طائلة على المستثمرين أفرادا أو شركات ، لقد توسعت هذه المستثمرات توسعاً كبيراً في نواحي قسنطينة وعنابة والجزائر الوسطى والغرب الجزائر وكانت أهمها في ميدان الفلاحة[3].

سعت الإدارة الفرنسية لتثبت قوتها على المناطق المحتلة وذلك بإنشاء مراكز استيطانية أوربية حول الحاميات وفي وسط محيط الزراعات حتى يتم استقرار السكان الأوربيين ، هكذا تضاف إلى المراكز الأربعين التي أنشئت من قبل ، وحوالي النصف منها بالمنطقة الغربية وكذلك بالأراضي الخصبة للسهول أو الجبال التي كثيرا ما تكون مأهولة بالسكان المتعلقين كل التعلق بأرضهم ، وبالتالي معادين كل العداء لاختراق القوات الاستعمارية أراضيهم [4].

ثالثا: ردود فعل الجزائريين :

1- ردود الفعل المسلحة:

تنوعت ردود فعل الجزائريين على سياسة الحجز والمصادرة بين تمرد وثورات شعبية ومن بينها:

1 شارل روبير أجرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا ج2**، المرجع السابق ، ص ص 958 – 959 .

2 عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص ص 203 – 204 .

[3] حميدة عميراوي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 58 .

[4] جيلالي صاري ، المرجع السابق ، ص 28 .

أ-ثورة أولاد سيدي الشيخ:

قبل أن تقوم ثورة المقراني في 1871م، قامت قبلها ثورة في سنة 1864م، لنفس الأسباب تقريبا وهي ثورة أولاد سيدي الشيخ والتي كان سببها هو إرهاق كاهل السكان بالضرائب ومصادرة أملاكهم العقارية والحيوانية ومنحها للمعمرين الذين استقروا بالجنوب الوهراني[1].

إن المتعارف عليه أنها بدأت سنة 1964 لأسباب التي ذكرناها، وقادها أولاد الخليفة حمزة الأربعة على التوالي (بوبكر و سليمان ومحمد وأحمد)، وكلهم كانوا من زوجته رقية بنت الحرمة التي قيل عنها إنها كانت وراء جميع الانتفاضات وإنها كانت تهيج أبنائها لأخذ الثأر لأبيهم الذي قتله الفرنسيون في نظرها سنة 1861م، وقد كانت ثورة أولاد سيدي الشيخ متواصلة ولكن على درجات من القوة والضعف والسعة والضيق في الميدان وكانت من اجل المحافظة على امتيازاتهم في الأرض كذلك من اجل الاحتفاظ بحقوقهم[2].

ب- ثورة المقراني:

حيث نجد أن المقراني قطع كل علاقاته مع السلطات الاستعمارية كما قطع خط الهاتف الذي كان يربط مدجانة بالبرج[3].

وبعد مدة قصيرة أدرك المقراني أنه سيبقى وحيدا في الميدان ولن يكون له أي شأن عند الإدارة الاستعمارية خاصة بعد تضيق الخناق عليه، وباعتماده على عدد قليل من الرجال الذين استجابوا لندائه من الطبقة الإقطاعية تلك الطبقة التي ينتمي إليها من حيث الجاه والمنصب[4].

ومن أسباب قيام ثورة المقراني هي:

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق ص 92.

[2] **أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ق2**، المرجع السابق ص ص 198-199.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق ، ص 409.

[4] مصطفى الأشرف ،المرجع السابق، ص ص 71-72.

- إحلال النظام المدني الذي يمكن المستوطنين من التحكم في رقاب الشعب الجزائري وإذلاله أكثر.
- صدور قرار "كريميو" الذي يقضي بتجنيس يهود الجزائر، وفي ذلك إذلال للمسلمين.
- سياسة الإدارة الفرنسية في إثارة التفرقة؛ وذلك من خلال حجز أراضي عائلة المقراني ومصادرتها وهذا ما جسد سياسة فرق تسد بين عائلة المقراني وأبناء عمومته[1].
- إضافة إلى جانب مصادرة الأراضي والحيوانات استعملت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر والإرهاب والمحاكمات الجائرة، مما جعل الثورة ضد المحتل الفرنسي ضرورة حتمية في نظر المقراني[2].

إن فكرة المصادرة للقبائل التي ثارت ضد الوجود الفرنسي جاء بها الجنرال بيجو من أجل قمع انتفاضات الجزائريين ضد التواجد الفرنسي، والحصول على الأراضي، وبالخصوص على أراضي العرش التي كانت تشكل عائقا أمام التوسع الاستيطاني[3]، لهذا فإنه ما إن بدأت ثورة 1871م حتى سارع المحافظ فوق العادة إلى إصدار قرار 30 مارس 1871م معلنا تطبيق مرسوم 1845م على << الأملاك من كل نوع، الجماعية و الفردية التي تعود إلى القبائل أو الأهالي الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي >> ضد من حددهم المرسوم المذكور، وكلف القرار عمال العمالات والقادة العسكريين بتطبيق إجراءاته، وهو الشيء الذي يلي رغبات المعمرين التي لا حدود لها[4].

إن عملية المصادرة التي مست عائلتي المقراني وأولاد سيدي الشيخ لم تتم فقط على الأراضي، إنما شملت بصفة عامة الأملاك المنقولة وغير المنقولة وحتى المحاصيل الزراعية

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص81.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ،ج2**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط2، د س، ص 16.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 74.

[4] نفسه، ص 75.

المتروكة من طرف الجزائريين الذين شاركوا في الثورتين، تمت مصادرتها بحجة تأخر حصادها[1].

وبعد القضاء على ثورة 1871م قررت السلطة في 1872 مصادرة جميع أراضي المتمردين[2] لفائدة الدولة والمعمرين 000 640 2 هكتار وعلى إثر ذلك صدر قانون 1873 العقاري، كتكملة للقرار المشيخي الصادر في 1863م[3].

2- ردود الفعل السلمية:

أ-العرائض:

العرائض: هي كل وثيقة أو بلاغ أو بيان يتقدم به أعيان البلاد ووجهائها لإدارة الاحتلال وأحيانا تتقدم به العامة للمعارضة قانون ما قصد إصلاحه أو تغيره..

شكلت العرائض إلى جانب الهجرة رد فعل سلمي وتمثلت أولى العرائض في اصطدام ثقافي بين الجنرال بيجو وأعيان البلاد فقد قاوموا قرار مصادرة الأوقاف الذي أصدره بيجو في 23 مارس1884م وقد اعتمد هذا الرد المتمثل في شكل عريضة على ركيزتين أساسيتين **الأولى:** أن القرار كان ضد مبادئ الدين الإسلامي الذي يجعل حرمة خاصة للوقف.

الثانية: أن القرار كان يشكل انتهاكاً للمعاهدة الاستسلام 05 جويلية 1830م، التي التزم بها الفرنسيين بعدم المس بمقدسات الدين الإسلامي، ولاشك أن القرار كان يمس أيضا باستقلال العلماء ورجال الدين وحرية آرائهم[4].

بالرغم من هذه العريضة التي وجهت لبيجو إلا أنه لم يتوقف من ضم الأوقاف إلى أملاك الدولة بل تجاوز ذلك إلى محاولة فرض اللغة الفرنسية على الصبيان المسلمين في المدارس القرآنية، إلا أن الجزائريين وقفوا مجددا ضد هذا القرار الأخير لأنه يمس مقدساتهم

[1] نادية زروق، المرجع السابق، ص152.

[2] ينظر الملحق رقم 03 ص 87.

[3] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص ص 72-73.

[4] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2**، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص 12-13.

الدينية وشخصيتهم الوطنية لأن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة في نظرهم التي يتعلم بها الصبي القرآن الكريم في هذه المرحلة[1].

شكلت فئة الأعيان في الجزائر المحتلة والوجهاء المعارضة حيث سعت جاهدة بكل ما أوتيت من قوة لصد محو التراث العربي الإسلامي بالجزائر وهتك ما هو مقدس[2].

ومن المعرضين لقرارات مصادرة الأوقاف نجد مصطفى بن الكبابطي[3]، وشخصيات أخرى أمثال حمدان بن عثمان خوجة[4]، وقد اعتبر هذا الأخير عنصر خطير في نظر كلوزيل وأنه يعمل على تحريض السكان على الثورة[5].

إضافة للعرائض كانت هناك كذلك ردود أفعال سلمية تمثلت في الشكاوي التي رفعها الأهالي إلى الإدارة الفرنسية[6].

ب-الهجرة:

لم تكن الانتفاضات والثورات الشعبية هي حل الجزائريين الوحيد للتعبير عن رفضهم للوجود الفرنسي ورفضهم لسياسته المتعلقة بالحجز والمصادرة المطبقة على ممتلكات الجزائريين ومن بين الحلول التي لجأ إليها الجزائريين هي الهجرة، حيث تعد الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان على هذا الكون، ولو أمعنا النظر في تاريخ الإنسانية لوجدنا أن ظاهرة تنقل السكان من موطن إلى آخر هي صفة ملازمة له وعلى حسب تغير عوامل

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج2**، المرجع السابق، ص13.

[2] خديجة بقطاش ، المرجع السابق، ص ص 24-25.

[3] مصطفى بن الكبابطي: مفتي الجزائر المالكي تعرض للطرد بسبب مواقفه الجريئة لوضع المؤسسات الدينية بعد الاحتلال وكان ذلك سنة 1843 واختار منفاه بالإسكندرية، حيث قضى بها بقية عمره إلى أن توفي 1860م.ينظر: خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر(1830-1871)** المرجع السابق، ص 37.

[4] حمدان بن عثمان خوجة صاحب كتاب المرآة الذي يعد مصدرا مهما في تاريخ الجزائر خاصة أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، سمحت له وضعيته الاجتماعية بأن يتقلد عدة مناصب في عهد الاحتلال من بينها الإشراف على لجنة تقدير تعويضات الأملاك المهدمة ، ولكن انتقاداته العديدة لتصرفات السلطة المجحفة جعلته يصبح محل شك، عندها قامت السلطات الاحتلال بعزله، وفي هذا يقول: << كان هذا العزل مصدر سعادتنا وتخلصنا من أحد الأعباء التي تثقل كواهلنا >>. ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 39.

[5] نفسه، ص 25.

[6] ينظر للملحق رقم 04 ، ص88.

الجذب والطرد تتغير الوجهات، ولا تزال الهجرة من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنسان مند ظهوره، ولذا فإنها استرعت ولا تزال تسترعي انتباه المختصين في مختلف مجالات الدراسات الإنسانية نظرا لما ينشأ عنها من أوضاع ومشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه والمجتمع الذي آلت إليه على حد سواء[1].

ونجد أن ابن منظور عرفها على أنها الخروج من أرض إلى أرض ويضيف اسم المهاجرين للهجرة لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل أو مال حيث خرجوا من ديارهم الأصلية[2]. ويمكننا اعتبار الهجرة عبارة عن انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إقامته الأصلي إلى منطقة أخرى لفترة طويلة أو دائمة أو مؤقتة ونستنتج أن مفهومها يشير إلى التحركات السكانية داخل المجتمع نفسه أو مجتمع آخر، فإنه سوف يترتب على هذه التحركات والتغيرات في مدخل الإقامة ونمط العيش ونوع العلاقات الاجتماعية[3] .

وهذه الهجرة كانت لها عدة أسباب نذكر منها :

- خوف الجزائريين من نشأة أبنائهم في وسط استعماري حيث أغلب الأهالي كانوا يحرصون كل الحرص على نشأة أبنائهم نشأة إسلامية عربية المنهج.
- الإرهاب والقمع الذي واجهه الجزائريون مباشرة حيث قامت الإدارة الفرنسية بشن حملات عسكرية أخذت شكل حرب انتقامية شملت كل مناطق البلاد، وقامت الحكومات الفرنسية بسن قوانين استيطانية لتمكن المستوطن الفرنسي والأوروبي من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وما تلا عن هذه السياسة من أساليب قمعية، فأحس

---

[1] عبد القادر عزام عوادي، **هجرة بني ميزاب إلى تونس ودورهم في الحياة الثقافية والسياسية التونسية خلال الفترة 1881– 1956**، دار نزهة الألباب، د ط، 2018، ص 86.

[2] ابن منظور ، **لسان العرب، ج5**، المصدر السابق، ص51.

[3] سلمى خليل، **المهاجرون الجزائريون في البلاد العربية ونشأتهم تجاه الثورة التحريرية (1954–1962)**، مذكرة ماستر في تخصص تاريخ، إشراف: وافية نفطي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2012–2013، ص 87.

الجزائريين بفقدان السيادة وعدم وجود سياسة تجمع الجزائريين مما دفعهم بالهجرة بحثا عن مكان آمن يسمح لهم بالاستقرار و الحفاظ على كيانهم ومميزاتهم، وهنا نستنتج أن أهم دافع للهجرة هو تردي الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري بسبب سياسة الحجز والمصادرة المطبقة على جميع ممتلكاتهم وكانت هجرتهم بطريقة مباشرة وأحيانا أخرى بطريقة غير مباشرة [1].

فقدان الجزائريين لأرضيهم، وتحولهم إلى عمال أرض مستقلين، وتدهور مستويات المعيشة، نظرا لفقد الجزائريين كل ما يملكونه وانتشار البطالة والفقر والجوع والمرض كل هذه الأسباب دفعتهم إلى الهجرة خارج الجزائر طالبين لقمة العيش[2].

كما أثقلت الضرائب كاهل المجتمع الجزائري الذي يعيش في حالة يرثى لها، فالأرض كانت تعود بالنفع على الجزائريين، والتي صودرت من طرف فرنسا وفق للقوانين التي ذكرناها سابقا[3].

قسوة ملامح الحكم الفرنسي ومن مظاهر هذه القسوة فقدان وسائل التعبير لدى الوطنيين[4]، وكذلك الأحوال الاقتصادية سببا آخر مهما للهجرة وكثرة الضرائب وخاصة الضرائب الدينية كالزكاة والعشور والحراسة الليلية بدون أجر، كل هذه جعلت الجزائريين يقدمون شكوى إلى السلطات الفرنسية، ومن الأسباب أيضا مصادرة الأوقاف[5]، وإدارة شؤون الدينية من طرف فرنسا، ومن جهة أخرى كانت القومية الإسلامية سببا أخرا رئيسيا لهجرة الجزائريين، فالرسائل التي كان يبعثها المهاجرين الجزائريين في القرن 19م إلى ذويهم كانت تصف الحرية في الشرق، مما شجع الجزائريين على أن يولوا وجوههم شطره فرارا من سياسة

[1] صالح لميش، **الدعم السوري للثورة التحريرية (1954-1962)** ، دار بهاء الدين، الجزائر، 2013، ص 60.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 318-319.

[3] صباح نوري هادي، حنان طلال جاسم ،" تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي (1924-1962)"، **مجلة ديالي**، العدد 52، 2011، ص 2.

[4] يقصد بالوطنيين هنا النخبة المثقفة التي درست بجامع الزيتونة، إلا أن تطبيق الذي كان مفروض عليهم جعلهم صامتين أما الإدارة الفرنسية من أفعال شنيعة بالمجتمع الجزائري.

[5] ركزت السلطات الفرنسية على مصادرة الأوقاف لأنها كانت تمثل دخلا قويا يعود بالفائدة على أصحاب المساجد والزوايا.

الحجز والمصادرة، وطمعا بحياة أفضل، ونتيجة لهاته السياسة النكراء غادر الجزائريين و عائلاتهم بلادهم بعد أن باعوا أملاكهم[1].

ومما زاد الطين بلة لهذه الظاهرة هو طلب المقيم العام سنة 1893م من شيوخ المذاهب الأربعة بمكة إصدار فتوى بشأن الهجرة، وقد استغلت فرنسا هاته الفتوى المؤيدة لوجهة نظرها إلى أبعد الحدود[2].

كانت القبلة الأولى للهجرة الجزائرية هي البلاد العربية و الإسلامية مثل تونس[3] والمغرب ومصر والشام والحجاز، وذلك بحكم الرابط الديني واللغة المشتركة التي تجمع هذه الشعوب إضافة إلى معرفة الجزائريين بهذه المناطق بحكم التجارة بينهم، فأول هجرة بدأت عقب الاحتلال الفرنسي اتجهت أول دفعة من المهاجرين إلى تونس والمغرب[4].

ففي سنة 1869م نزحت أكثر من 200 عائلة من بلاد القبائل إلى سوريا من بينها 60 عائلة من أولاد الشرفة وقد واصلت الجماعات الدينية تشجيعها لهجرة الأهالي إلى المشرق خاصة الحجاز التي تعتبر مكانا مقدسا لدى المسلمين، وكانت هذه الهجرة أكثر من 60 ألف جزائري في ظرف قصير جدا فمثلا خلال ثورة المقراني هاجر نحو 16 ألف جزائري إلى سوريا و17 ألف منهم فقط من منطقة القبائل وحدها وتليها منطقة سطيف حيث اتجهوا نحو الجنوب التونسي، ومن ضمنهم قبيلة المقراني التي جردت من أملاكها[5].

---

[1] قبيل أحمد بلاس ، **الاتجاه العربي والاسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة، د ط، فرنسا، 1990م، ص 30.

[2] احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص ص 50-51.

[3] فيما يخص الهجرة إلى تونس ينظر : عبد القادر عزام عوادي ، **هجرة بني ميزاب إلى تونس**.. المرجع السابق. ص ص 90-99.

[4] عزالدين بحة و يوسف نصرات:**انعكاسات السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر من 1830الى 1900**، مذكرة ليسانس في التاريخ ، اشراف :ناصر بلحاج، جامعة الوادي،معهد العلوم الاجتماعية و الانسانية ، قسم التاريخ ، ص ص 75-76.

[5] نفسه، ص ص 75-76.

يصعب تحديد الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وذلك لانعدام الوثائق التاريخية التي تحدد بداية الهجرة إليها، إلا أنها من المرجح أنها بدأت سنة 1874م، حيث كان الرعاة الدين يرافقون الأغنام يستخدمهم المعمرون إلى مدينة مرسيليا، ثم التجار المتجولون الذين هم في حقيقة الأمر مهاجرين، وتعود أسباب هجرة الجزائريين إلى فرنسا والتي دفعتها جبرا هي أسباب عسكرية بالدرجة الأولى و بدايات الهجرة الجزائرية نحو فرنسا تجسدت بعد قانون التجنيد الإجباري مارس 1912م، ولكنها أصبحت فيما بعد ظاهرة بارزة خصوصا خلال الحرب العالمية الأولى نظرا لتشجيع السلطات الفرنسية هجرة الجزائريين إلى أراضيها لشدة احتياجاتها لليد العاملة وإلى الجنود[1].

هناك كذلك ردود فعل أخرى سلمية تمثلت في العديد من ردود مثال الشكوى التي كانت ترفع للإدارة الفرنسية[2].

[1] سلمى خليل ، المرجع السابق، ص 23.

[2] ينظر الملحق رقم 04، ص 88.

استنتاج جزئي:

لقد تأثر الشعب الجزائري بسياسة الحجز والمصادرة التعسفية المطبقة على جميع ممتلكاتها بمختلف أنواعها، حيث كانت نتائجها سلبية على الجزائريين عكس الفرنسيين الذين استفادوا من هذه السياسة كثيرا ومما سبق نستنتج أن ردود الفعل عن هذه السياسة الفرنسية كانت جزائرية.

الـــخاتمة

الخاتمة:

بعد معالجتنا لهذا الموضوع من مختلف جوانبه خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- طبقت فرنسا سياسة الحجز والمصادرة على الممتلكات في الجزائر مرتكزة في إصدارها وتنفيذها على جملة من القوانين والقرارات والمراسيم والمناشير وأمريات والتي بها تستطيع فرنسا وضع يدها على الممتلكات الجزائرية بطريقة قانونية كما تدعي.
- تغيير وتعديل فرنسا للتشريعات القانونية المرتبطة بالحجز والمصادرة وفق ما يتماشى مع مصلحتها.
- اعتبار القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م من أخطر القوانين على الجزائريين إذ يعد منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما أحدثه من انقلاب أو بالأحرى من هدم للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ويمكننا القول أن هذا القانون مثل سياسة فرق تسد بحذافيرها، وكذلك قانون فارني الصادر في 26 جويلية 1873م الذي أخضع الملكية العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي وألغى جميع القوانين القائمة على الشريعة الإسلامية، وهما قانونين مكملين لبعضهما البعض وإن تباعد تاريخ إصدارهما.
- سعي وطمع الإدارة الاستعمارية في تحطيم البنية الاقتصادية من خلال تطبيقها لهاته السياسية التعسفية من خلال الاستحواذ على جميع الممتلكات والثروات لصالحها، جعلها تمارس مختلف الوسائل والأساليب لتحقيق هدفها، كما يقول الفيلسوف ميكيافليي << الغاية تبرر الوسيلة>>.
- مست هذه السياسة العديد من العديد من الممتلكات من مصادرة أملاك البايلك والأتراك ومصادرة الأراضي التي تعتبر الثروة الحقيقية للفرد الجزائر لتعلقه الشديد بها، ومصادرة الغابات التي هي مصدر عيش بالنسبة للجزائريين الذين يقطنون الجبال والبادية والهضاب العليا، دون ننسى مصادرة الأوقاف التي ركزت عليها الإدارة الاستعمارية .

• تميزت الجزائر خلال أواخر العهد العثماني بكثرة الأوقاف وتعدد مؤسساتها وتنوع أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصبحت تشكل موردا اقتصاديا وأداة فعالة في تنمية العلاقات الاجتماعية، ومقوماً هاما من مقومات الحياة العلمية والثقافية للمجتمع الجزائري، أدركت الإدارة الاستعمارية أهمية هذه الأوقاف بالنسبة للجزائريين، فقد عملت جاهدة على محاربتها، منذ الوهلة الأولى للاحتلال، حيث صارت ترى فيه إحدى العقبات العويصة التي تحول دون نجاح الاستعمار الفرنسي للجزائر.

• إن الحرب التي أعلنتها الإدارة الاستعمارية ضد الأوقاف الإسلامية كانت تهدف إلى تحقيق غايتين اثنتين: الأولى اقتصادية تتمثل في نزع الحصانة عن الأملاك الوقفية، وبالتالي إدخالها في نطاق التعامل التجاري، مما يسمح للمستوطنين بامتلاكها. والثانية سياسية، حيث كانت ترى في وجود الأوقاف مركز قوة للجزائريين، من شأنه أن يشكل خطرا على السلطة الفرنسية بالجزائر فإذا أخدنا بعين الاعتبار بأن الجمعيات الدينية المختلفة التي كانت تتغذى من الأوقاف هي التي كانت وراء معظم حركات المقاومة المسلحة التي خاضها الجزائريون ضد الوجود الفرنسي خلال بداية الاحتلال، لأمكننا القول بأن هذا التخوف من جانب الإدارة الاستعمارية في ما يخص النقطة الثانية قد كان في محله.

• إن دراستنا لهذا الموضوع المهم، ومن خلال رجوعنا إلى الإحصائيات العامة للإدارة الاستعمارية تبين لنا المعاناة الحقيقية للجزائريين جراء التطبيقات التعسفية لهذه التشريعات عليهم مركزين في تطبيقاتها على نماذج من مختلف تراب الوطن الجزائري.

• تركيز فرنسا على تطبيق سياستها من منطقة إلى أخرى على حسب أهمية المناطق، فنجدها مثلا ركزت على الجزائر العاصمة وضواحيها لغناها الطبيعي بالسهول وموقعها الاستراتيجي، وكذلك منطقة الغرب الجزائري لاحتوائه على العديد من الأملاك.

• نتائج هذه السياسة كانت سلبية على المجتمع الجزائري لأنها أفقدته كل ما يملك حيث عانى من الفقر والبطالة والمجاعة وغيرها من النتائج في حين نجدها ايجابية بالنسبة

للفرنسيين ونلاحظ توافد الكثير من الفرنسيين على الجزائر بسبب الظروف التي هيئة لهم وكذلك امتلاك المستوطنين أجود الأراضي ما جعلهم يستقرون في الجزائر.

- تنوعت ردود فعل الجزائريين على هذه السياسة ما بين رد فعل مسلحة والسلمية كالثورات الشعبية والعرائض...إلخ.

الـــملاحق

الملحق رقم (01):مشروع قانون السيناتيس كونسيلت (القرار المشيخي)

PROJET
DE
SENATUS – CONSULT
RELATIF
A LA CONSTITUATION DE LA PROPRIET EN ALGERIE.
PROPOSE PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE

ARTICLE PREMIER.

Les tribus ou fractions de tribus sont déclarées propriétaires des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle ,à quelque titre que ce soit.

ART.2.

Il sera procédé administrativement à la délimitation de ces territoires et à leur répartition entre les différents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront déterminées par un règlement d'administration publique.

Le même règlement déterminera les formes et les conditions de l'aliénation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART.3.

Le Gouvernement désignera les territoires sur les quels la propriété individuelle pourra être successivement constituée.

Un règlement d'administration publique établira les formes du partage de la propriété collective, ainsi que les conditions de la propriété individuelle. Le partage pourra être provoqué d'office par le Gouvernement.

ART.4.

Les rentes , redevances et prestations dues à l'état par les détenteurs desdits territoires continueront d' être perçues comme par le passé.

ART.5.

Sont réservés les droits de l'état et les droits des tiers à la propriété des biens Beylick et des biens Melk .

Sont également réservés les droits qui appartiennent au domaine public, d'après l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de l'état sur les bois et forêts, d'après l'articule 4, § 4, de la même loi.

ART.6.

Il n'est aucunement dérogé au droit d'expropriation pour cause d'utilité publique, tel qu'il est réglé et constitué, au profit de l'état, par la loi du 16 juin 1851.Il sera procédé à l'exercice de ce droit et au règlement de l'indemnité, vis-à-vis, des tribus , des fractions de tribus, ou des douars, conformément aux dispositions de l'ordonnance du 1er octobre 1844.

ART.7.

Tous actes ou partage antérieurs, intervenus entre l'état et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

المرجع: وادفلي، يسين التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863-1900، وآثاره الإقتصادية والاجتماعية، مدكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011، ص ص118-119.

ملحق رقم 2 : الاملاك المصادرة نهائيا وتوزيعها على المدن المحتلة.

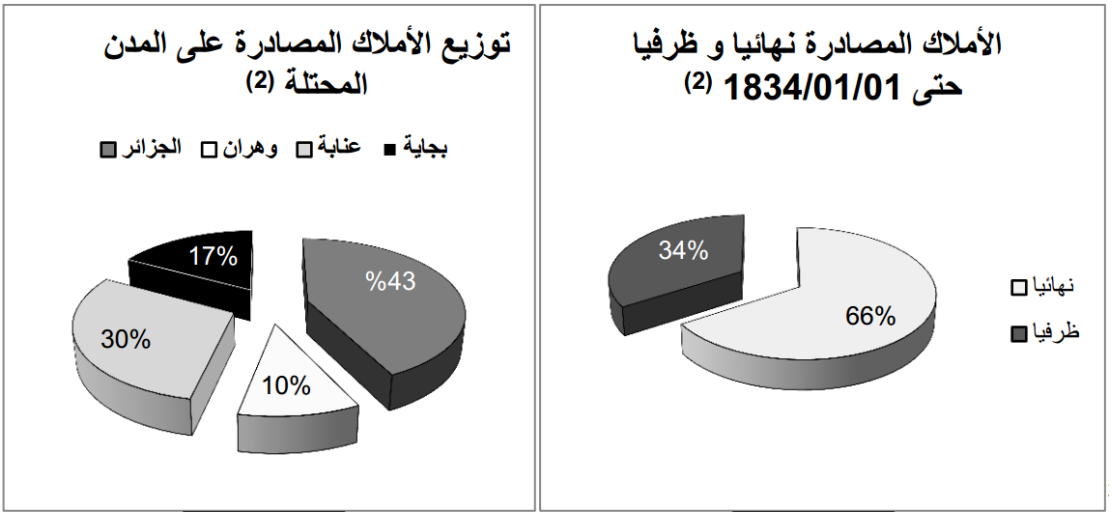

SOURCE:D'aprés les statistiques de l'etat des Immeubles occupés pour services militaires en afrique, dons T.S.E.F.A,1837,p269.

ملحق رقم 3: المناطق التي مستها مصادرات ما بعد انتفاضة 1871م.

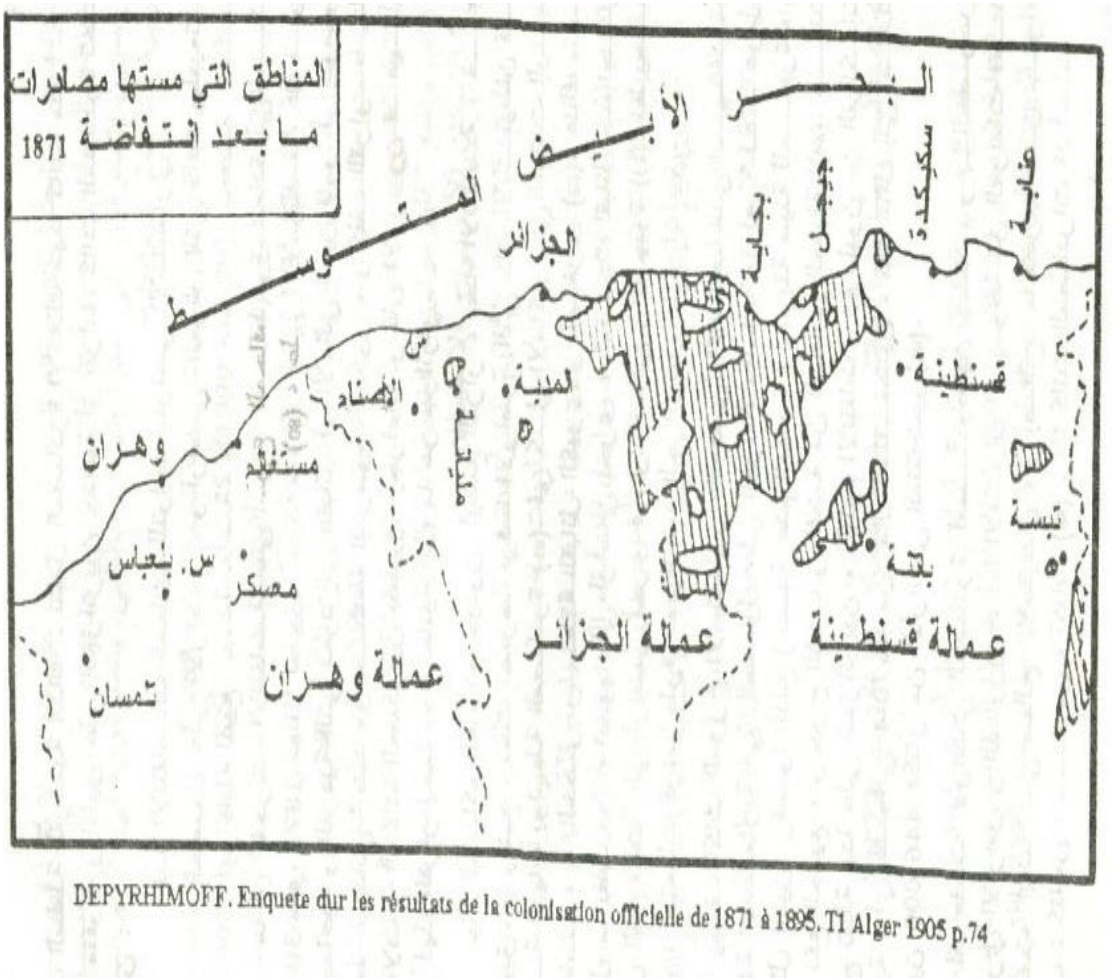

DEPYRHIMOFF. Enquete dur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895. T1 Alger 1905 p.74

نقلا عن : صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر. المرجع السابق، ص 76.

ملحق رقم (04) :شكوى السكان من مصادرة أراضيهم في 25 مارس 1900.

ملحق رقم3 : شكوى السكان من مصادرة أراضيهم في 25 مارس سنة 1900.

الحمد لله وحده

هاته دبارة.

اجتمعنا تحت رياسة شيخنا الوشن بن زكري بن المسعود، نحن عضاء جماعة دوار واد مريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على حساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا في قضية البلاد التي هي في واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدثة سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن نسلموا إلى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطار و 45 آر . بعد تآملنا في الأمر الذي عرض لنا سيدي الحاكم وجدنا فيه ظرارنا كثيرا لأن في دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا. وعدد النفوس من سكان الدوار اكثير في التراب الذي عندنا والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب. ونصف الباقي تريد الدولة تنزعوه للفلاج ولا يبقى لنا شاي ،ولكين نحن طاءيعين إلى الدولة وحكامها ، وحيث الدولة لها رغبة في الفلاج المذكور أننا سلمنا وأعطينا عددا 1350 .هتطارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث في سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام ان يعطي لنا العواض أولا في فيظ اطلودي وهي بلاد الدومين الكائنة في واد مريال ،يعطي لنا عدة أراضي المعدة للحرث التي في الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين يدنا ونزعت ودخلوها في رسم غابت بوغزالت ، نريد نخذوا العواض في بلاد الدمين الذي في فم الطوب.

نطلب من الدولة أن تنظر إلينا بالرضاء ولا تتركنا هاملين .والسلام من الجماعة الحاضرين للدبارة وهم: حموش عمار بن بلقاسم، قراداي معمر بن كاكة، سعديد احمد بن محمد، بوعكاكر احمد بن عبد الله، قدوار محمد بن مبارك، زوزو يحيى بن محمد. وبهاذا عرفت سياتك العالية والسلام. ممن كتب عن اذنه ابنكم وخديم دولتكم الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد مريال.

المرجع: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 167.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر:

1)القرآن الكريم

2)الوثائق الأرشيفية المنشورة:

1- Le Général chanzy ،**Exposé de la situation de l'Algérie**،Alger،1876.

2 -D'après les statistiques de l'état des immeubles occupés pou les services militaires en Afrique، dans T.S.E.A، 1837.

3)الكتب:

أ) العربية

2- ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، مجلد04، طبعة 03، بيروت لبنان، 2002.

3-ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، مجلد 08، طبعة03، بيروت لبنان، 2002.

4- المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، 2001.

5- عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، تر، عبد العزيز بوباكير، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دار القصبة، الجزائر، 2005.

6- خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، سلسلة التراث ، د ط، الجزائر، 2005.

ب) الفرنسية:

1-Raymond Thomassy، **de la colonisation militaire de l'Algérie**، **E.duveger imprimeur**، Paris،1840.

2- **Colonisation de l'Algérie par le système du Maréchal** 1871. ،victor et Alger،**Bugeaud** imprimeur de l'association ouvrière

3-Aperçu sur la situation politique commerciale et industrielle des possessions françaises dans le nord de l'Afrique ، paris، 1836.

4-M. lieutenant colonel daumas , **le Sahara Algérien، études géographique statistique et historiques sur la région ou sud de E.F en Algérie**, Paris،1845.

3- مجلات:

Le betail Algérine, " Echo de Tiaret " n° 155, 10-11-1910,p2.

ثانيا: المراجع:

1- الكتب :

أ) العربية

1- أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919،ج2**،تر: حاج مسعود، دار الرائد للكتاب،الجزائر،2007.

2- أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982.

3- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

4- بخاوش سعيد، **الاستعمار والسياسة الفرنسية في الجزائر**، دار تفتيلت، د ط، الجزائر 2013.

5- بقطاش خديجة ، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، د س.

6- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر** 1830-1989،ج1، دار المعرفة، 2006.

7- بلاس قبيل أحمد، **الاتجاه العربي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصري العامة، د ط، فرنسا، 1990.

8- بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين** بين 1881-1914،**دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني(عمالة وهران)**،د ط ، وزارة الثقافة، د س.

9- بن خليف عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال حتى الاستقلال** ،دار الطليطلة ، ط1 ، 2009.

10- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1662،ج1، منشورات وزارة المجاهدين، د ط، 2008.

11- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1662،ج2، منشورات وزارة المجاهدين، د ط، 2008.

12- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر** ، دار الغرب الإسلامي، د ط، بيروت لبنان ، 1997.

13- بوعزيز يحي، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830-1945**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر،1995.

14- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر،1985.

15- بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع العاشر والعشرين**، ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط2، دس.

16- قنان جمال **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د ط، الجزائر، 1994.

17- حليمي عبد القادر، **الجزائر، طبيعة، بشرية، اقتصادية**، مطبع الإنشاء، ط2، دمشق، 1986.

18- زروق نادية، **سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر 1870-1900**،دار هومة، د ط، الجزائر،2014.

19- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار البصائر، د ط، 2007.

20- سعد الله ابو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية،ج1، ق1**، عالم المعرفة ،د ط، الجزائر، 2011.

21- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان ، 1998.

22- شهبي عبد العزيز، **الزوايا والصوفية والغرابة والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار الغرب الإسلامي ، د ط، الجزائر،2007.

23- صاري جيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، دط، الجزائر ، 2010.

24- عباد صالح، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**،ديوان المطبوعات الجامعية، د ط ، قسنطينة، 1999.

25- عباد صالح، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**،ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر 1984.

26- العروي عبد الله ،**مجمل تاريخ المغرب، ج3**، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء المغرب، 2009.

27- العسلي بسام، **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس، ط 3، لبنان،1990.

28- عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ حتى الاستقلال 1962،ج1**، دار المعرفة ، د ط، الجزائر، 2013.

29- عميراوي حميدة وآخرون، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائر 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د ط ،الجزائر،2007.

30- عميراوي حميدة، **من تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، د ط ، الجزائر ، د س.

31- عوادي عبد القادر عزام، **هجرة بني ميزاب إلى تونس ودورهم في الحياة الثقافية والسياسية التونسية خلال الفترة 1881-1956**،دار نزهة الألباب، د ط، 2018.

32- الغالي غربي و آخرون ، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد** ، دار هومة، الجزائر، د ط، 2007

33- فركوس صالح، **إدارة الكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر.

34- لاكوست ايف وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها**، تع: رابح اسطنبولي وآخرون، ديوان المطبوعات الجامعية، باريس 1960.

35- لميش صالح ، **الدعم السوري للثورة التحريرية (1954-1962)**، دار بهاء الدين الجزائر، 2013.

36- لوكا فيليب، فاتان جون كلود، **جزائر الإنثروبولوجيين: نقد السوسيولوجيا الكولونيالية**، منشورات الذكرى 40 للاستقلال د ط، 2002

37- لوكور أوليفي غراتميزون، **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، د ط، الجزائر، 2007.

38- لونيسي إبراهيم ، **بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة** ، دار هومة للنشر و التوزيع، د ط، الجزائر، د س.

39- مصطفى إبراهيم وآخرون: **المعجم الوسيط**، ج1، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة ، د س.

40- مقلاتي عبد الله ، **المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية ،18301962**،دط،الجزائر،دس.

41- مياسي إبراهيم، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري1881-1912**، منشورات المركز الوطني للمجاهد، د ط، دس.

42- مياسي إبراهيم: **من قضايا تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 الجزائر،2007.

43- نوشي أندري و آخرون، **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، تر رابح اسطنبولي و منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

44- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

ب) الفرنسية

1- Mohammed Teguia: **l'Algerie en guerre**, (O.P.U).

2-Mahfoud Gaddache، **l'Algérie Péremite et Résistances (1830-1962)**

O.P.U, Alger 2002.

3-Jilali Sari, **la possession des fellahs** S.N.E.D, Alger,2 édition,1978, Algérie,2007.

2): المجلات:

1- الجوعاني سلوان رشيد رمضان والشهداني مؤيد محمود حمد،" الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، مج 20، العدد 04، 2013.

2- صاحب منعم مساعد أسامة،" الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، مج 04، العدد03

3- فكار عثمان ، "الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيو تاريخية"، **مجلة جامعة دمشق**، مج 29، العددين 03-04، 2014.

4- نوري هادي صباح وطلال جاسم حنان، "تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقامة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي 1924-1962"، **مجلة ديالي**، العدد 52، 2011.

3-: الرسائل الجامعية:

1- بالقاسم ليلى، **المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850-1900**، مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر إشراف: محمد موفقس، جامعة **وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار،2012-2013.**

2- بحة عزالدين، ونصرات يوسف، **انعكاسات السياسة الاستيطانية في الجزائر1830-1900**،مذكرة ليسانس في التاريخ إشراف: ناصر بالحاج، جامعة الوادي، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ،2010-2011.

3- بن عون سعيدة، **السياسة الاستعمارية الاقتصادية في الجزائر –مصادرة الأراضي أنموذجا**- مذكرة ماستر إشراف: سعيد بوعافية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية،2012-2013.

4- بن قيطون حمزة، **المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882-1914**،شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد دادة، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار.

5- بن يوسف محمد الأمين، **ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870**،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ضمن مشروع الملكية العقارية في الجزائر 18301962،إشراف: موفقس محمد، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ،20132-2014.

6- بيرم كمال، **بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1844-1945**، مذكرة ماجستير في التاريخ وحضارات البحر المتوسط، إشراف: مصطفى حداد، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ 2005-2006.

7- حمير صالح، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930**،رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: علي اجقو، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية العلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار،2013-2014.

8- خليل سلمى، **المهاجرون الجزائريون في البلاد العربية ونشأتهم تجاه الثورة التحريرية 1954-1962** ، مذكرة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف وافية نفطي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية،2012-2013.

9- رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف لمياء بوقريوة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية 2013-2014.

10- زقب عثمان، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1945دراسة في أساليب السياسة الإدارية**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح لميش، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم التاريخ و علم الآثار، 2014-20154.

11- سيساوي أحمد، **البعد البايلكي في مشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: كمال فيلالي، جامعة قسنطينة02 ،2013-2014.

12- العازمي عبد الله غلاب، **الحجز التنفيذي على العقار دراسة في التشريع الكويتي** ،رسالة ماجستير في القانون الخاص، إشراف: منصور عبد السلام الضرارية، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، 2012-2013.

13- عباسي فتحية، **الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري، في الفترة مابين 1870-1974**، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ معاصر، إشراف: وافية نفطي، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ،2015-2016.

14- عبود علي، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1989القطاع الوهراني نموذجا**، رسالة ماجستير، إشراف: محمد موفقس، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013-2014..

15- فرابن فوزية وقشيش ذهبية، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي 1830-1870**،مذكر ماستر في التاريخ تخصص حديث ومعاصر، إشراف: عبد القادر فلوح، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية 2014-2015.

16- قسوم كلثوم، **السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب الشرقي الجزائري منطقة وادي ريغ أنموذجا**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، ،2014-2015.

17- قنن محمد خليل، **مصادرة الأموال في الفقه الإسلامي** ، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، إشراف: مازن إسماعيل هنية، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الشريعة، قسم الفقه المقارن، 2002-2003.

18- لونيسي إبراهيم، **القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847-1870**، أطروحة ماجستير في التاريخ، إشراف: أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، معهد التاريخ 1994-1995.

19- يزير عيسى **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830-1914**،رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف غربي الغالي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2008- 2009.

4- : الملتقيات

1- بلقاسمي بوعلام، **مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية خلال النصف الثاني من القرن 19م**.أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

2- بن داهة عدة، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873**،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962.

3- بن داود نصر الدين، **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية** ،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962.

4- بوجلة عبد المجيد، **مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر المارشال بيجو**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

5- دهاش صادق، **الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19م**، ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

6- عاشور موسى، **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962.

7- محمد مجاود، **الاستيطان الاستعماري و مصادرة الاراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19م**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

8- ملاخسو الطاهر، **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962**،أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان .....

قائمة المختصرات المستعملة:.....

مـقدمة: 3

مدخـل الدلالات المفاهيمية للحجز والمصادرة

أولا: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للحجز والمصادرة 9

1- تعريف الحجز: 9

2- تعريف المصادرة: 11

الفصل الأول الإطار التشريعي المنظم لسياسة الحجز والمصادرة في الجزائر.

اولا: التشريعات المرتبطة بالحجز والمصادرة 15

ثانيا: أهداف سياسة الحجز والمصادرة.....28

ثالثا: أنماط سياسة الحجز والمصادرة 31

الفصل الثاني التوزيع الجغرافي للحجز والمصادرة

أولا: الجزائر وضواحيها 40

ثانيا: الشرق الجزائري 46

ثالثا: الغرب الجزائري.....47

رابعا:الجنوب الجزائري: 51

الفصل الثالث نتائج الحجز والمصادرة على الطرفين الجزائري والفرنسي وردود فعل الجزائريين

أولا : نتائج الحجز والمصادرة على الطرف الجزائري:.....58

ثانيا: نتائج الحجز والمصادرة على الطرف الفرنسي.....65

ثالثا: ردود فعل الجزائريين : 69

الـخاتمة 79

الـملاحق 83

قائمة المصادر والمراجع 89

فهرس الموضوعات 101